

2

"العقوبات" الاسرائيلية قد تنهي الشيقل كعملة تداول بفلسطين

د. نصر عبد الكريم: «العقوبات»
الاسرائيلية ستظل جزئية
ومدروسة ولن توفر ظروفًا
موضوعية تؤدي لانهاية السلطة

6

فرز النفايات العضوية
من المنزل.. فكرة
تتبلور من الجملة

8

غنيم: طريق حوارة
الرئيسي في طريقه
للتنفيذ بتمويل أميركي

12

4

من أشعل أسعار الأرز؟



"العقوبات" الاسرائيلية قد تنهي الشيقل كعملة تداول بفلسطين



د. جهاد الوزير



د. سمير عبد الله

*** جهاد الوزير: تكس عملة الشيقل في الأراضي الفلسطينية سيكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي**

*** عملة الشيقل المتداولة تشكل 8 إلى 10٪ من مجمل الشيقل المصدر من البنك المركزي الاسرائيلي**

إصدار عملة وطنية.

20 مليار شيقل حجم التبادل المصرفي

وذكر الوزير أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي والذي يمر عبر التبادل المصرفي يصل إلى نحو 20 مليار شيقل سنويا، منوها إلى أنه إذا استمرت اسرائيل في عدم استقبال فائض السيولة من البنوك الفلسطينية، فإن ذلك سيعطل التعاملات الاقتصادية بين الطرفين.

مباحثات في واشنطن

يذكر أن محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير ووزير المالية د. شكري بشارة متواجدان حاليا في العاصمة الأميركية واشنطن وهما يبحثان مع جهات دولية عدة بينها وزارة الخارجية الأميركية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دفع اسرائيل للتراجع عما أعلنت عنه إعلاميا من عقوبات اقتصادية بحق السلطة الفلسطينية. وقال الوزير: "نحن في اجتماعات مع الجهات الدولية المختلفة لمعالجة الموضوع بشكل هادئ".

كذلك الطرف الاسرائيلي، مشيرا إلى أن عملة الشيقل المتداولة في الأراضي الفلسطينية تشكل ما نسبته 8 إلى 10٪ من مجمل الشيقل المصدر من البنك المركزي الاسرائيلي، وبالتالي في حال تكس هذه العملة في الأراضي الفلسطينية سيكون لها تأثير على التضخم وسمعة العملة الاسرائيلية دوليا، مبينا أنه حسب موثيق العمل المصرفي الدولي فإن البنك المركزي مجبر على استقبال فائض السيولة بعملة الشيقل أيا كان مصدرها باعتباره الجهة المصدرة لهذه العملة". وقال الوزير: "حسب القوانين فإن البنك المصدر للعملة مجبر ان يأخذ العملة التي صدرها بغض النظر عن الأسباب ومن أية جهة كانت".

ولفت الوزير إلى أنه للمرة الأولى منذ تأسيس السلطة الوطنية يتم اقحام الجهاز المصرفي في أي صراع سياسي مباشر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، كاشفا النقاب عن أنه في حالة استمرار تكس الشيقل في الأراضي الفلسطينية وطالت الأزمة بهذا الخصوص فإن الشيقل سيصبح عملة غير قابلة للتداول تجاريا ما يعني أننا سنكون مضطرين لاعتماد عملة اخرى للتداول التجاري قد تكون الدولار الأميركي أو الدينار الأردني إلى حين

أيهم أبوغوش

حياة وسوق

أكد محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير أن قرار اسرائيل بتخفيض سقف الودائع الفلسطينية في المصارف الاسرائيلية واستنكاف البنوك الاسرائيلية عن استقبال فائض السيولة من البنوك الفلسطينية بعملة الشيقل سيكون له انعكاسات سلبية كبيرة ليس فقط على الاقتصاد الفلسطيني بل على الاقتصاد الاسرائيلي كذلك.

وقال د. الوزير في تصريح خاص بـ "حياة وسوق" إنه في حالة استمرار اسرائيل في عدم استقبال فائض السيولة لدى البنوك الفلسطينية وزادت نسبة التكدس عن الحد المعقول فإن ذلك سيؤدي إلى أن يصبح الشيقل عملة غير قابلة للتداول في السوق الفلسطينية.

وأضاف: "خلط السياسة بالاقتصاد في هذا الموضوع خطأ كبير، واعتقد أن اسرائيل لا تعي حتى اللحظة تأثير هذه الخطوة، فتأثير هذا القرار لن يكون فقط على الطرف الفلسطيني وإنما سيشمل



* حجم التبادل التجاري بين اسرائيل وفلسطين عبر التبادل المصرفي يصل إلى نحو 20 مليار شيقل سنويا

* 2404 مليون دولار حجم الودائع بعملة الشيقل لدى البنوك العاملة في فلسطين حتى نهاية شباط الماضي

ولفت عبد الكريم إلى انه "لن يكون هناك مشكلة لدى البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية وإنما تتعلق المشكلة بالبنوك الفلسطينية التي لا يوجد لها أصلا بنوك رئيسية تتبع لها في الخارج".

وأضاف: "إذا تم تخفيض سقف الودائع، هذا سيسبب سيولة فائضة وهذا مكلف، فالتخزين والتأمين مكلفان، ويوجد فرص مفقودة تكلفتها عالية جدا بدلا من وضعها كودائع تستفيد منها البنوك"، مؤكدا أن البنوك ستضطر إلى تكديس الفائض في حسابات غير منتجة.

لكن عبد الكريم يرى أن هذا الإجراء الإسرائيلي ليس جديدا وسبق للبنوك الاسرائيلية ان قيدت ودائع البنوك الفلسطينية، لكن الجديد هو أن يأتي ذلك على شكل قرار حكومي اسرائيلي. ويخلص د. عبد الكريم إلى القول: "طالما انك تحمل عملة شيقل سواء في جيبك أو في بنك، فأنت تعتبر مقرضا مجانا لاسرائيل، لأن اسرائيل حينما اصدرت الشيقل ومنحتنا اياه اخذت مقابله إما عملة صعبة اخرى أو أي سلعة اخرى، فالشيقل قد تكون كلفته 10 أغورات لكنهم يبيعونها اياه بشيقل".

صعوبات استبدال الشيقل في التداول

ويؤكد عبد الكريم انه يمكن من الناحية النظرية اعتماد الدولار كعملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني وتحديدًا في التعاملات اليومية وليس فقط في الودائع والتسهيلات البنكية، لكنه يشير إلى أن ذلك سيكون صعبا من الناحية العملية ويحتاج إلى وقت طويل كون اسرائيل الشريك التجاري الرئيسي لفلسطين، قائلا: "أنت تشتري منها بالشيقل والعمال الفلسطينيون الذين يعملون داخل اسرائيل والمستوطنات يتقاضون رواتبهم بالشيقل كذلك"، منوها إلى أن العمالة الفلسطينية في اسرائيل والمستوطنات توفر دخلا للأراضي الفلسطينية بنحو 880 مليون دولار بعملة الشيقل، وهنا يطرح سؤال كبير: كيف يكون ذلك بالشيقل وتجارته كذلك بالشيقل ثم تفرض الدولار كعملة للتداول؟".

ويتابع: "هذا سيعرض مواطنيك الذين يتقاضون أجورا بالشيقل لخطر تذبذب العملات الاخرى"، منوها إلى أن اية دولة تقرر ماهية العملة التي توظفها في الاقتصاد يكون القرار باتجاه العملة التي تهيمن على النشاط التجاري والاقتصادي"، داعيا الى دراسة اية خطوات بهذا الاتجاه.

النسبة الأعلى من الودائع بالدولار

وتشير الاحصائيات الصادرة عن سلطة النقد إلى أن مجموع حجم الودائع في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ حتى نهاية شهر شباط الماضي 8369 مليون دولار، احتلت الودائع بعملة الشيقل المرتبة الثانية بعد الدولار، حيث بلغ حجم الودائع بعملة الدولار ما قيمته 3460 مليون دولار بينما بلغت الودائع بعملة الشيقل ما قيمته 2404 مليون دولار، فيما بلغت الودائع بعملة الدينار ما قيمته 2186 مليون دولار، والودائع بعملات أخرى بلغت قيمتها 318 مليون دولار.

ويشير د. عبد الكريم إلى أن العامة يطمئنون للايداع بالدولار والدينار أكثر من الشيقل، أما الشيقل فسيسيطر أكثر على الحسابات الجارية كونها ترتبط بصرف شيكات في التبادل التجاري. ويضيف: "أمر طبيعي أن تكون الثقة بالدينار والدولار أكبر كونهما وعاء ادخاريا أفضل".

من جهته، أشار د. عبد الله إلى أن معظم الودائع البنكية مودعة بعمليتي الدولار والدينار، لكنه لفت إلى أنه مع استقرار العملة الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة بدأ حجم الودائع بالشيقل يزداد.

ستستمر وعملية الشراء والبيع المتداولة ستستمر لكنها ستأخذ شكلا آخر، فبدلا من ان تتم العمليات عبر المصارف ستجري من خلال التعامل النقدي المباشر، ما يعني أن الصفقات التجارية ستكون مغلقة وتتم خارج البنوك وهذا ما سيسمح بالتهرب الضريبي نتيجة عدم وجود وضوح بخصوص الصفقات التجارية التي تعقد بين الطرفين.

وأكد عبد الله أن الإجراء الإسرائيلي في حالة تطبيقه سيؤدي إلى الانتقال للتعامل بعملات أخرى غير الشيقل، مستبعدا في الوقت ذاته أن تستطيع أية عملة أن تحل محل الشيقل بصورة سريعة.

ولفت إلى أنه بإمكان البنوك أن تتوسع في إصدار بطاقات الدفع المسبق، بحيث توفر فرصة للمواطنين الشراء من محلات البيع دون الحاجة إلى نقد وهذا يجعل الحسابات تجري دون الحاجة إلى النقد، بحيث يتم نقل المبلغ من حساب المشتري البنكي إلى حساب البائع، منوها إلى أنه توجد بنية تحتية تكنولوجية قوية في فلسطين لتطبيق ذلك، مبينا أن الجزء الأكبر من المشتريات يمكن تنفيذه دون الحاجة لمبالغ نقدية.

لكن عبد الله يرى أن هذه الوضعية قد تتسبب باشكاليات في المناطق التي لا يمكن تطبيق نقاط البيع الالكتروني فيها مثل القرى، ما سيرتك آثارا سلبية لدى المحلات التي لا تتعامل وفق هذه التقنيات الجديدة.

وأضاف: "إذا اعتاد المواطنون على هذه التقنية الحديثة يمكن بالتدريج تقليل الاعتماد على نقد الشيقل"، قائلا: "في الدول المتطورة حاليا المواطنون لا يحتاجون في معاملاتهم التجارية إلى الدفع نقدا وإنما من خلال البطاقات الالكترونية".

لماذا تضر البنوك الفلسطينية إلى تصريف

فائض الشيقل لدى البنوك الاسرائيلية؟

لا توجد في فلسطين عملة وطنية ولا بنك مركزي يحدد اسعار الفائدة ويحفظ التوازن النقدي، ومن هنا فإن الاقتصاد الفلسطيني ظل رهينة لعملة التداول التجاري مع اسرائيل، وقيد بروتوكول باريس الاقتصادي والذي سمح بإنشاء بنوك في الأراضي الفلسطينية حركة البنوك كونه اشترط عليها أن تجري تعاملاتها مع العالم الخارجي عبر البنوك الاسرائيلية التي ظلت بوابة لها للعالم.

ويقول د. نصر عبد الكريم أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت: "البنوك الاسرائيلية تتعاطى مع البنوك الفلسطينية منذ قيام السلطة كبنوك مراسلة، من خلالها تتم المعاملات الدولية، وبالتالي عندما كان أي بنك يريد الحصول على ترخيص في فلسطين كان يلزمه بنك مراسل اسرائيلي وهو بوابته للعالم، وما زال ذلك سائدا حتى هذه اللحظة".

وأوضح عبد الكريم أن بروتوكول باريس الاقتصادي نص "على أن البنوك الاسرائيلية مرغمة على استقبال فائض السيولة بالشيقل من البنوك الفلسطينية مهما بلغ حجم هذه السيولة"، مشيرا إلى أن البنوك الاسرائيلية تتعامل مع البنوك الفلسطينية للأسف كزبائن كبيرة وليست كبنوك مقابلة.

وأضاف: "عندما تحدثت اسرائيل بأنها ستخفف سقف الودائع للبنوك الفلسطينية، فهذا يعني أن فائض السيولة بعملة الشيقل سيتراكم لدى البنوك الفلسطينية التي بدورها لن تستطيع تشغيله في الأراضي الفلسطينية"، مشيرا إلى أن هذه المعضلة تتضح من خلال حجم الودائع التي تفوق بكثير حجم التسهيلات".

ونوه إلى أن البنوك الفلسطينية كانت تضطر لايداع فائض السيولة لدى البنوك الاسرائيلية كودائع تتقاضى بموجبها فوائد، ما يعني ان تخفيض حجم الودائع سيحرم البنوك الفلسطينية من الفوائد التي تتقاضاها وسيصدر لها معضلة تصريف السيولة.

خسائر كبيرة بالبنوك والمودعين

من جهته، أشار د. سمير عبد الله مدير البحوث في معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" إلى أن الخطة الاسرائيلية المعلن عنها بشأن تخفيض سقف الودائع الواردة من البنوك الفلسطينية من شأنها أن تلحق خسارة كبيرة بالبنوك والمودعين، ف"الكاش" يعتبر عبئا على أي بنك إن لم يجد امكانية لايداعها في بنك آخر كونه يأخذ عليها فائدة الودائع أو يقوم باقراضها للناس، وهذا يحتاج إلى إجراءات طويلة وتحتاج إلى وقت طويل لتسريبها للمقترضين بهدف الاستثمار أو أية اهداف أخرى. ولفت إلى أنه غالبا ما تكون هناك سيولة فائضة بعملة الشيقل لدى البنوك الفلسطينية كون السلطة تحصل على أموال ضريبة المقاصة من اسرائيل بعملة الشيقل، منوها إلى أن ذلك يعني تجميع الشيقل في البنوك الفلسطينية دون وجود مخرج لها ما يسبب خسائر للبنوك وللمودعين على حد سواء، لافتا إلى أن البنوك ستصبح غير متشجعة لأن تقبل ودائع المواطنين بالشيقل دون وجود طرق لاستثمارها، وبالتالي قد تلجأ البنوك الى تحميل المودع تكلفة حماية العملة وحفظها، وقد لا توافق على أخذ ودائع بعملة الشيقل.

انتهاك لبروتوكول باريس الاقتصادي

وبين د. عبد الله أن الاجراء الإسرائيلي في هذا السياق يشكل انتهاكا لبروتوكول باريس الاقتصادي الذي يفرض على اسرائيل أن تقوم بنوكها بفتح حسابات للبنوك الفلسطينية وأن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على تحويل هذه الأموال بعملة أخرى. ونوه إلى أن الاجراء الإسرائيلي سينيهي حالة المرونة الموجودة في السوق النقدية، مضيفا: "من المفترض أن يكون هناك تحوط بالنسبة لهذا الموضوع، بأن تقوم السلطة في حالة تجميد اسرائيل تحويل أموال المقاصة بدفع رواتب موظفيها بالدولار وليس بالشيقل، طبعاً هذا إذا توفرت أموال بالدولار لدى السلطة". ولفت إل أن تعامل السلطة بعملة الدولار في صرف الرواتب سيخفف العبء من تراكم الشيقل بالسوق الفلسطينية، منوها إلى أنه عندها سيكون التداول بعملة أخرى غير الشيقل في الأسواق أفضل، لافتا إلى أن هذه العملية تحتاج إلى تضافر الجهود بين كافة اللابعين في الاقتصاد الفلسطيني، بحيث تبدي الجهات التي تبدي استعدادها لأن تتقاضى نظير المنتج الذي تقدمه أو الخدمة التي تقدمها بالدولار بحيث يتيح ذلك إمكانية للتحويل من الشيقل إلى الدولار في التداولات الداخلية.

كيف يسبب تكديس الشيقل خسائر؟

وأوضح عبد الله أن تكديس الشيقل في السوق الفلسطينية يعني بالضرورة أن سعر صرفه مقابل العملات الأخرى سينخفض وفقا لقاعدة العرض والطلب، وسيفتح المجال لانعاش السوق السوداء، بحيث يلجأ تجار إلى جمع الشيقل بأسعار رخيصة في الأراضي الفلسطينية ومن ثم يبيعه داخل اسرائيل بسعر أعلى.

ولفت عبد الله إلى أنه يوجد لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية قرابة 2 مليار شيقل مطروحة في التداول التجاري، منوها إلى أنه في حالة زاد هذا المبلغ نتيجة الاجراءات الاسرائيلية فهذا يعني ان الشيقل سيتكدس نتيجة عدم وجود مخرج له، مشيرا إلى ان مبلغ التداول المقدر بملياري شيقل غالبا ما يجد طريقه في النهاية للسوق الاسرائيلية، مقدرا أن قيمة الشيقل في الأراضي الفلسطينية ستخفف اذا زاد مبلغ التداول عن ملياري شيقل، وبالتالي دَمَلة عملة الشيقل من المواطنين سيخسرون قيمته الشرائية والبنوك ستخسر لأنه لن يتسنى ايداعها لدى البنوك الاسرائيلية وأخذ فوائد عليها.

وقال ان الاجراء الإسرائيلي يخل بالاتفاق بين اسرائيل والأردن في حالة شمول الاجراء البنوك الأردنية. وأضاف: "البنوك الأردنية لغاية الآن تستطيع ايداع الشيقل لدى البنوك الاسرائيلية وبالتالي بإمكان البنوك الفلسطينية ان تودع لدى البنوك القادرة ان تودع في البنوك الاسرائيلية وهذا يعني أن هناك منفذا لمعالجة الأزمة على عكس ما جرى في قطاع غزة والذي تكررت فيه أزمة نقل النقد (من الضفة لغزة) حيث كنا دوما نشهد حالات نقص في عملة الشيقل أو فائضا فيها".

كيف سيزيد التهرب الضريبي؟

وأوضح عبد الله ان التجارة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني

من أشعل أسعار الأرز؟



مواطنون يتذمرون: استغلال سافر لجيوبنا

المتحدة التي تشكل المورد الرئيسي للأرز الشائع استهلاكه في الأراضي الفلسطينية إضافة الى تضرع الانتاج والتوريد من استراليا والبرازيل ودول آسيوية وأفريقية وأوروبية أخرى. وفي السوق الفلسطينية التي تعتمد كلياً على الاستيراد لتأمين الحاجة المحلية من هذه السلعة الاستراتيجية يعرض أكثر من 20 صنفاً من الأرز متعددة العلامات والأسماء التجارية والمصدر يتسببها الأرز ذو الحبة القصيرة ومصدره الأساس مزارع الأرز الأميركية في ولاية كاليفورنيا واستراليا اللتين تأثر إنتاجهما بشح الموسم المطري. ويزيد معدل الاستهلاك الشهري من الأرز للفرد في الأراضي الفلسطينية عن كيلوغرامين وقد يتضاعف الرقم لدى الأسر مستورة الحال حيث يشكل الأرز غذاءً رئيساً يومياً الى جانب الخبز.

استخدامه محلياً حاجز الـ 125 شيقلاً بعد ان كان يباع بـ 95 شيقلاً قبل نحو شهر، فيما يتوقع تجار الجملة ان يبلغ سعره للمستهلك 135 شيقلاً مع وصول امدادات جديدة الأسبوع الجاري. ارتفاع سعر الأرز الذي يتزايد الاعتماد عليه ويشهد معدل استهلاك الفرد الفلسطيني منه تزايداً ملحوظاً يتعدى الكيلوغرامين للفرد، خلق حالة من عدم الاستقرار في السوق وسط تبادل لاتهامات عن ارتفاع غير مبرر وتحميل للمسؤولية عن شح المادة والإمدادات وصلت حد اتهام المورد وكبار التجار بالاحتكار وتخزين ما لديهم بانتظار ارتفاع الأسعار مجدداً. ويعزو وكلاء وموردون كبار الارتفاع ونقص الإمدادات الى ارتفاع الأسعار عالمياً ونقص انتاج المحصول هذا الموسم في البلدان المنتجة والمصدر للأرز بسبب الجفاف خصوصاً في الولايات

نائل موسى

حياة وسوقا

بلغت أسعار الأرز مستوى قياسياً في الأراضي الفلسطينية مع ارتفاع متواصل ناهز الـ 30٪ مطلع الشهر الجاري وسط توقعات تشير إلى ارتفاع آخر وشيك بنسبة تصل إلى نحو 10 بالمئة.

ويثير ارتفاع أسعار الأرز الذي يحتل المادة الثانية في قائمة الأغذية الأساسية بعد الخبز على مائدة المواطن الفلسطيني حفيظة قطاعات شعبية واسعة يزداد تدمرها من مستويات غلاء تعم مختلف السلع الاستهلاكية والقطاعات الخدمية، ما يزيد من الأعباء المعيشية على كاهل المواطنين خاصة الفقراء. وتجاوز سعر كيس الأرز وزن 25 كيلوغراماً من الصنف الشائع

* «الاقتصاد»: كميات كافية في السوق وتحذير من الاستغلال * تجار: الارتفاع مرتبب بالأسعار العالمية

المسحوقون يدفعون أكثر

وتتأثر الأسرة الفقيرة أكثر من غيرها وتدفع فاتورة وسعرا أعلى بكثير للسلة نظرا لاعتمادها على آلية الشراء بالكليو لتوفير حاجتها اليومية في ظل تدني القدرة على شراء هذه المادة بالكيس.

ويعتمد المطبخ الفلسطيني بشكل كبير على الأرز لصنع أكثر الأطباق المحلية شهرة، ويدخل في اعداد الأطباق الرئيسية وعلى رأسها المقلوبة والمنسف والقدرة والأوزي والكبسة والمحاشي واليخاني بأنواعها التي تقدم دائما مع الأرز إضافة الى المجردة والربيعة.

ويباع الأرز بالكيلو ضمن عبوات جاهزة أو يبيعه بوزن الطلب من أكياس كبيرة. ويتراوح سعر الكيلو الواحد من الأرز الوارد في عبوات صغيرة بين 7 و8 شواقل، فيما يزن تجار المرفق والبقالات ومحلات السمانة الكليو بسعر يتراوح بين 6 و7 شواقل، ما يرفع سعر الكيس عمليا الى 175 شيقلا على المستهلك الفقير، أي بارتفاع يناهز الـ 80% عما كان عليه سعره قبل شهر.

المواطن عمر أحمد من قرية مزارع النوباني شرق رام الله وهو رب أسرة من 10 أنفار ويعمل بشكل غير منتظم يقول: "قد يحالفني الحظ وأحصل على عمل لأيام وأسابيع في ورش البناء، وهنا أحصل على نحو 100 شيقل في اليوم، وفي حال التعطل أقبل بأي فرصة في أي مجال آخر وبنصف الأجر". ويتابع: "عندما أعمل وأتلقى أجرة أتوجه واشتري حاجة الأسرة من المواد التموينية الأساسية وكيس الأرز زنة 25 كيلوغراما بالكاد يكفي الأسرة 25 يوما، ارتفاع السعر وقلة المعروض وضيق ذات اليد تدفعني للشراء بالكيلو وهنا يرتفع السعر من 5 شواقل للكيلو وهو سعر يتحمل كاهلي الى 7 شواقل".

ويضيف: "انهم يريدوننا ان نقضي جوعا، وعلى الوزارات والجهات المختصة التدخل لحماية طعامنا البسيط، أنا أحمل السلطة الوطنية المسؤولية عن هذا الارتفاع والتقلب القاتل في الأسعار".

ولا يقتصر التذمر من ارتفاع الأرز والمواد التموينية والخدمات الأساسية على الفئات المسحوقة ويتعداها الى الفئات المتوسطة التي باتت تلمس أكثر تداعيات الأسعار وغلاء المعيشة.

سامي أحمد تاجر وصاحب متجر لبيع اللحوم والخضار المبردة برام الله يقول: "لدي 7 أطفال، والأرز يشكل وجبة مفضلة وأساسية لاغنى عنها، ويجب ان تحضر على المائدة على الأقل مرة في اليوم، وكيس الأرز زنة 25 كيلوغراما يكفي أسرتي المكونة من 9 أنفار ربما 5 أسابيع، والمشكلة تكمن في ان الارتفاع يطال وبشكل متواصل قائمة السلع والخدمات الأساسية ما يتطلب تدخلا رسميا للحفاظ على أسعار المواد الأساسية التي لا غنى للإنسان عنها من خلال دعمها وفرض رقابة حثيثة تمنع التلاعب والرفع غير المبرر لوضع حد لتفشي الفقر والجوع".

تجار التجزئة يتذمرون

وفيما تحذر لجان حماية المستهلك من مغبة وعواقب استغلال الارتفاع وتقلب الإنتاج الموسمي عالميا لرفع السعر بنسب غير مبررة جريا وراء تحقيق أرباح إضافية على حساب قوت الفئات الضعيفة اقتصاديا يتهم تجار التجزئة نظراءهم تجار الجملة والوكلاء والموردين والمستهلكين على حد سواء ويحملونهم المسؤولية عن عدم استقرار سوق الأرز والحبوب والدقيق.

محمد عودة تاجر مرفق وصاحب سوبر ماركت متواضع الحجم في قرية قريبة من رام الله يلخص الحال قائلا: "منذ أسبوع وأنا أفضل في توفير الأرز بأكياس زنة 25 كيلوغراما من الصنف الدارج، اتصل بالموزعين وبعدونني، وبعد يوم أو ثلاثة أيام يحضرون لي نصف الكمية المطلوبة وبسعر 125 شيقلا".

ويتابع: "أغلب زبائني يشترون الأرز بالكيلو، نحن نفتح الكيس ونزن لهم، كنا نبيع الكيلو بـ 4,5 شيقل وارتفع الى 5 شواقل والآن الى 6 شواقل، وفي هذه الحالة لم يعد بوسعي توفير الأرز بهذه الطريقة، فاعرضه بعبوات جاهزة سعر الكيلو لا يقل عن 7 شواقل للمستهلك، وآخرون يبيعون الكيلو بـ 8 شواقل".

ويضيف: "هذه جريمة واستغلال سافر لحال السوق وجيب المواطن خاصة الفقراء، يتحمل مسؤوليتها تجار كبار".

أبو عصام الدبواني صاحب بقالة تقع داخل سوق الخضار المركزي في البيرة يقول: "لم يطرأ ارتفاع يذكر على شراء مادة الأرز، وربما انخفض الطلب قليلا عما كان عليه الشهر الماضي ما يشير الى عزوف المواطن أو عدم قدرته على الشراء بقصد التخزين للتخفيف من تداعيات الارتفاع المتوقع في الأسعار"، لافتا الى انه لم يطلب كميات جديدة منذ موجة الارتفاع الأخيرة وأنه يبيع ما لديه

بالسعر ذاته. ويضيف الدبواني: "تجار المرفق يقعون بين مطرقة المستهلك الذي يتعامل مهم مباشرة ويحملهم المسؤولية وسندان الوكلاء والموزعين الذين يؤمنون حاجتنا وبالسعر والقدر الذي يقررونه هم".

تجار الجملة

ويؤكد اغلب تجار الجملة توفر كميات معقولة من الأرز تكفي حاجة السوق المحلية لحين وصول الواردات والشحنات المطلوبة من الموردين في الخارج، مرجحين ثباتا نسبيا في أسعار الصنف الدارج والمفضل استهلاكه محليا "أرز الحبة القصيرة" ويحملون بالتالي تجار المرفق وجمهور المستهلكين المسؤولية عن تقلص المعروض بالتهافت على الشراء بقصد التخزين وتحقيق ربح في حال التجار أو الخشية من انقطاع غير وارد إطلاقا من قبل المستهلكين، ويقولون انهم يؤمنون طلبات زبائنهم من التجار لكن المشكلة ان الأخيرين بدأو يطلبون كميات أكبر وبوتيرة أعلى من المعتاد تفوق معدلات الطلب والاستهلاك ما يشير الى نوايا تخزين غير مبررة الا بقصد جني أرباح إضافية غير مشروعة.

السلطة مسؤولة

كبار الوكلاء ومستوردون مباشرون يحملون المستورد الرئيسي المسؤولية عن نقص الإمدادات، ويربطون الارتفاع بالأسعار العالمية دون ان يقللوا من أثر وتداعيات الاحتكار لبعض الأنواع الشائع استهلاكها أكثر من سواها في الأراضي الفلسطينية، ويرون ان بوسع السلطة الوطنية التخفيف من تداعيات الارتفاع عبر تخفيض الضرائب والرسوم.

عمر درس وكيل معروف وتاجر جملة وموزع خصوصا فيما يتعلق بالأرز وباقي الحبوب يقول: "تقلبت حال الأرز ذو الحبة القصير لناحية العرض والطلب، والأسعار مرتبطة بحاله عالميا، هناك شع في العرض في البلدان المنتجة نتيجة تأثر مزارع الأرز فيها هذا الموسم بقلة الأمطار واتخاذ دول منتجة ومصدرة اجراءات للحفاظ على مستوى معين في بلدانها للحد من ارتفاع أسعار الأرز وتداعياته على مواطنيها وبالتالي يدفع المستوردون والمستهلكون خارجها ثمن سوء الموسم وتداعيات الإجراءات إضافة الى زيادة الطلب على الأرز لأغراض الغذاء أو للاستخدام كوقود حيوي بديلا عن النفط في بعض الدول الصناعية".

ويضيف درس: "المورد الأساسي لهذا النوع من الأرز يتوانى في تزويدنا بالكميات المطلوبة، نطلب اربع حاويات فنحصل على واحدة وهذا ادى الى نقص الموجود وان كانت الأسواق تعمر بكميات قادرة على تدبر أمر الطلب المعتاد على نحو ما لحين وصول الشحنات المطلوبة".

ويتابع: "المورد يطلب سعر 120 شيقلا لكيس الأرز زنة 25 كيلوغراما، ونحن نقاسي حتى يصل المستهلك بسعر 125 شيقلا من جراء تقلص هامش الربح لدائرة الوكيل والموزع وتاجر المرفق، والتوقع بان الأسعار في الأراضي الفلسطينية تنحو الى ارتفاع وشيك ربما خلال يومين بحيث يصل سعر الكيس من هذا الصنف إلى 130 شيقلا، بمعنى ان المستهلك لن يحصل عليه بأقل من 135 شيقلا، وقد يصل الى 140 شيقلا لدى بعض التجار وفي بعض الأماكن، وربما يتخطى هذا الرقم خلال الأسبوع الجاري والأمر مرشح للارتفاع في ظل تقلب الأسعار والمضاربات عالميا".

ويؤكد درس قرب وصول امدادات استوردها مباشرة من اسبانيا والبرازيل قائلا: "انها على وشك الوصول وستسهم في استقرار سوق الأرز لناحية السعر والعرض".

ويرى درس ان بوسع السلطة الوطنية التخفيف من تداعيات الارتفاع العالمي للأسعار عن المواطن عبر تخفيض الضرائب أو السماح للمستوردين بالاستيراد المباشر بنظام النصف فاتورة الذي يجري التعامل به". ويضيف: "تغمض العين الرسمية عن هذه الآلية بما يمكن من امتصاص جزء من الارتفاع من المصدر وتسهيل وتشجيع الاستيراد المباشر وتوفير مخزون ما يكفي لتأمين الطلب المحلي للاستهلاك في بلد ليس له عهد بزراعة الأرز لفترة معقولة قد تحتاجها الأسواق العالمية لتعاود الاستقرار".

حماية المستهلك.. استنكار ومناشدة

جمعية حماية المستهلك برام الله والبيرة تتوقع ارتفاعا جديدا على سعر الأرز في السوق الفلسطينية وتوجست من تداعياته وأثاره السلبية المحتملة على قدرة المستهلك عموما واصحاب الدخل المحدود والأسر المعدمة في توفير قوتها اليومي.

وأشارت الجمعية بوضوح الى توجه لدى بعض كبار موردي الأرز لرفع سعر الطن 100 دولار إضافية مرة أخرى بصورة ترفع السعر للمستهلك إلى ما يزيد عن 130 شيقلا للكيس زنة 25 كيلوغراما، والذي وصل سعره هذه الأيام إلى 125 شيقلا بعد أن كان 98 شيقلا، مشيرة الى ان الارتفاع لا يتواءم مع نسب الارتفاع العالمي.

ودعت الجمعية وزارة الاقتصاد إلى عقد اجتماع طارئ للجنة التمويل الوطنية لبحث تداعيات ارتفاع الأسعار في السوق الفلسطينية والتأثير على قرار كبار الموردين وتجار الجملة بشأن رفع الأسعار للأرز خصوصا انها سلعة أساسية.

وتقول الجمعية انه استنادا الى متابعة قسم الدراسات ومراقبة الأسعار فانه لم يحدث ارتفاع عالمي مماثل، وظل سعر طن الأرز واصلا الميناء 1250 دولارا من الأصناف الاسترالي وكاليفورنيا وبذلك لم يطرأ أي تغيير يذكر، ما يتطلب استقصاء رسميا دقيقا لمعرفة الأسباب لارتفاع الأسعار على هذا النحو في السوق الفلسطينية ومنع ارتفاع متوقع يخشى منه المستهلك في شهر رمضان وأشهر الصيف المقبلة.

الاقتصاد تطمئن وتحذر

مدير عام ادارة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني ابراهيم القاضي قال ان المستوردين ابغوا الوزارة ان سبب الارتفاع يعود الى انخفاض الانتاج في اميركا التي تعتبر المورد الرئيسي للأرز خصوصا من النوع ذي الحبة القصيرة. واضاف ان وزارة الاقتصاد خاطبت الشركات الأميركية التي أشارت الى عدم كفاية المحصول هذا الموسم بسبب الطقس في الولايات المتحدة ما ادى الى ارتفاعه، وتوقع ارتفاع سعره أكثر خلال الفترة المقبلة.

وأكد القاضي ان الوزارة ولمواجهة الوضع طالبت الشركات بالبحث عن بدائل واستيراد الأرز من دول اخرى، خاصة مع تأخر موسم الأمطار في ولاية كاليفورنيا التي تعتبر أشهر منطقة اميركية لإنتاج الأرز وهي مصدر رئيسي بالنسبة للأرز لفلسطين، وعدم نجاح موسم الأرز في استراليا بسبب قلة الأمطار.

دائرة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد تقدر وجود كميات كافية من الأرز في السوق وحذرت التجار من استغلال المستهلكين برفع السعر أكثر مما هو مطلوب.

القائم بأعمال مدير عام السياسات والدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد الوطني والناطق الاعلامي باسم الوزارة عزمي عبد الرحمن يقول: "هناك عشرات الأصناف من الأرز تحفل بها السوق الفلسطينية، والارتفاع والتقلب في العرض طال فقط الأرز ذو الحبة القصيرة، فيما باقي الأصناف حافظت على ثبات في السعر، وبوسع المواطن انتقاء وتجربة اصناف أخرى. ويقلل عبد الرحمن من الأبناء التي تتحدث عن وجود احتكار وإقدام تجار وموردين كبار على إخفاء ما لديهم بانتظار ارتفاع جديد أو الدفع باتجاه ارتفاع مفتعل.

ويقول: "نحن في بلد نعتمد على الاستيراد بكميات تكفي لأسابيع، ليس لدى التجار صوامع ومخزون ملموس يغري للاحتكار، وثلاثة ارباع الواردات تأتي من اسرائيل، كما ان الاستيراد المباشر متاح ومرحب به، وهناك تجار فلسطينيون يستهلون الحصول على مبالغهم من إسرائيل لأسباب عدة منها التغلب على مسألة التخزين والعقوبات التي يفرضها الاحتلال ولناحية الكميات المطلوبة".

ورغم تطمينات منظمة الفاو العالمية يرجح عبد الرحمن جنوح الأسعار عالميا نحو الارتفاع ما سيدفع حتما باتجاه ارتفاع جديد على اسعار الأرز التي ارتفعت بنحو 30% حتى الآن.

ويقول: "السلطة الوطنية لا تفرض أية جمارك أو رسوم باستثناء ضريبة القيمة المضافة (16%) على الأرز واغلب السلع الأساسية في مسعى للتخفيف عن كاهل المواطن".

تطمينات لا يكاد يسمعها المواطن عمر أحمد وهو يتطلع الى دعم حكومي للسلع الأساسية، فكل ما يعنيه هو ان يسلق من حبوب الأرز ما يكفي لسد أفواه أطفاله لا ان يسلق الأرز جيبه وكاهله.

د. نصر عبد الكريم: "العقوبات" الاسرائيلية ستظل جزئية ومدروسة ولن توفر ظروفًا موضوعية تؤدي لانهاية السلطة



د. نصر عبد الكريم

*الاقتصاد الفلسطيني على موعد مع تباطؤ كبير إذا نفذت اسرائيل تهديداتها

*التجارة الخارجية الاسرائيلية تفوق سنويا الـ170 مليار دولار ولن تتأثر بمقاطعة اقتصادية فلسطينية

*السؤال المركزي "ماذا نفع؟" كان ينبغي الإجابة عليه منذ سنوات

أيهم أبوغوش

حياة وسوق

قال الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت إن الاقتصاد الفلسطيني سيكون على موعد مع تباطؤ كبير إذا ما نفذت اسرائيل تهديداتها بفرض ما سمته بعقوبات اقتصادية على السلطة الوطنية نتيجة توقيع الرئيس محمود عباس لاتفاقيات تسمح لفلسطين بالانضمام إلى معاهدات ومؤسسات دولية، مشيراً إلى أن قرار تجريد تحويل أموال المقاصة يعني بكل بساطة حرمان السلطة من ثلثي إيراداتها المحلية وهو ما سيجعل أزمته المالية تتعمق ما سيكون له انعكاسات خطيرة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، داعياً إلى التأمل فيما جرى عام 2006 لمعرفة ما يمكن أن تصل إليه الأمور من تراجع اقتصادي كبير.

وتوقع عبد الكريم في لقاء مع "حياة وسوق" ألا تحدث "العقوبات" تحولاً استراتيجياً في السياسة الاسرائيلية تجاه السلطة، معتقداً أنه يمكن تنفيذ بعضها لكنها ستظل جزئية ومدروسة بحيث لا تخلق ظروفًا موضوعية تؤدي إلى انهيار السلطة. وأشار عبد الكريم إلى أن السلطة رهنهت نفسها منذ تأسيسها لثلاثة مفاتيح اقتصادية بيد اسرائيل معتبراً أحد تلك المفاتيح "سلاحاً نووياً" ويتمثل في التحكم بتحويل أموال المقاصة. واستهجن السياسة المالية للسلطة خلال السنوات الأخيرة والتي لم تأخذ في الاعتبار إمكانية أن تستخدم اسرائيل في إطار ضغطها السياسي اسلحتها الاقتصادية، منوهاً إلى الإجابة على الأسئلة المركزية ومن بينها "ماذا نفع؟"، كان ينبغي أن يتم في السابق وليس كردة فعل بعد إعلان اسرائيل تجريد أموال المقاصة. وأشار إلى أن الحكومة افتقدت لوضع خطط مالية واقتصادية بديلة واكتفت بعقد اجتماعات هنا وهناك لتدارس ما يمكن أن تقوم به، لكن هذا الأمر متأخر جداً حيث كان ينبغي أن تكون هناك سياسات مالية واقتصادية حكيمة تأخذ في الاعتبار أن يكون حجم الانفاق رشيداً، بالإضافة إلى انشاء صندوق ادخار للآزمات، لافتاً إلى أن حجم الانفاق لم يترك أثراً تنموياً على القطاعات كافة، متسائلاً: ما النتائج التي حققها انفاق السلطة لنحو 50 مليار دولار على القطاعات المختلفة؟!

وأكد عبد الكريم أن المواطنين عاشوا خلال السنوات الأخيرة في حالة من الوهم وكأن الاستقرار سيبقى إلى الأبد ففرضوا على أنفسهم التزامات تتطلب حجم انفاق كبير ولم يأخذوا في الاعتبار

إمكانية حصول أزمة طويلة المدى تكون على شكل انقطاع الرواتب لفترة طويلة.

واستبعد نصر عبد الكريم أن يصدر قرار رسمي فلسطيني بمقاطعة البضائع الاسرائيلية كرد فعل على أية "عقوبات" اقتصادية تفرضها اسرائيل، مشيراً إلى أن ذلك سيعني بالضرورة انهاء لاتفاقية باريس والذي سيرفع بدوره الغطاء السياسي عن السلطة وسيعطي اسرائيل الحجة لفرض حل من طرف واحد، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه في حالة تنفيذ حملة لمقاطعة لبضائع الاسرائيلية لن يكون لها تأثير كبير على اقتصاد الدولة العبرية التي يصل حجم تجارتها الخارجية إلى نحو 170 مليار دولار، بينما تصل حجم التجارة الاسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية إلى نحو 4 مليارات دولار سنوياً فقط، وفيما يلي نص اللقاء:

الأزمة المالية ستتعقد

*اسرائيل اعلنت عن عقوبات اقتصادية بحق السلطة تتعلق بثلاثة جوانب: الأول تجريد تحويل أموال المقاصة، والثاني خفض سقف ودائع البنوك الفلسطينية إلى البنوك الاسرائيلية، والثالث وقف مشروع التنقيب عن الغاز في غزة.. بشكل عام كيف ترى تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الفلسطيني؟

أنا ما زلت اعتقد أن هذا الأمر ما زال في مرحلة التهديد، وهي أداة ضغط لثني القيادة عن مواصلة الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحسب قراءتي للخبر لم تدخل هذه التهديدات حيز التنفيذ، ورئيس الوزراء الاسرائيلي أعلن عن خفض حجم التحويلات الضريبية للسلطة، وأمر وزارة المالية الاسرائيلية بخضم 200 مليون شيقل من مجمل التحويلات الضريبية المستحقة للسلطة لصالح شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية والمستشفيات الاسرائيلية، ويبدو أن القرار يتعلق بعدم الاستثمار بالمرونة في التعاطي مع ما يدعوه من التزامات السلطة تجاه المؤسسات الاسرائيلية، وبالتالي فإن الحكومة الاسرائيلية تتجه لخصم أية ديون مستحقة لأية جهة اسرائيلية.

وإذا استمرت اسرائيل بسياسة الخصومات من المستحقات الضريبية لصالح الشركات الاسرائيلية لن يتبقى للسلطة سوى نصف المبلغ الذي تجنيه شهرياً من قيمة ضريبة المقاصة، وعندما نتحدث عن خصم شهري مقداره 200 مليون شيقل يتبقى تقريباً مثلها يمكن تحويلها للسلطة، أي ان ما تبقى من ضريبة المقاصة لا يصل إلى 60 مليون دولار شهرياً وهذا لا يكفي لتغطية ثلث

فاتورة الرواتب، وهذا بالطبع سيعمق أزمة السلطة، وربما تصل إلى مرحلة تعجز فيه عن دفع الرواتب بانتظام، أو الانتظام بدفع جزء من الرواتب، وواضح انه اذا نفذت تنهياتها تهديداتها فإن الحكومة الفلسطينية لن تكون قادرة على الايفاء بالتزاماتها ودفع الرواتب بانتظام كما جرت عليه العادة خلال الأشهر الماضية.

هامش التحصيل المحلي سيتقلص

* كم تشكل ضريبة المقاصة من مجمل إيرادات السلطة الشهرية؟

تصل ضريبة المقاصة بين 400 - 500 مليون شيقل شهرياً، وهذا يعتمد بشكل أساسي على الحركة التجارية مع اسرائيل، وهي تشكل ما نسبته 70٪ من إيرادات السلطة الشهرية، وهنا نتحدث عن 130 - 140 مليون دولار بينما تبلغ مجمل إيرادات السلطة الشهرية نحو 200 مليون دولار، هذا ما هو متاح بشكل مؤكد للسلطة، ولكن يجب التنويه إلى أن مجمل ما تجنيه السلطة من إيرادات قد لا يتوفر مستقبلاً إذا ما دخلت العقوبات حيز التنفيذ واستمرت حيث سترك وقتها تأثيراً على الاقتصاد بشكل ملحوظ، لأنه سيصبح هناك تباطؤ في الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، وبالتالي ستضعف القوة الشرائية، ونظام الضريبة الفلسطيني يعتمد على الاستهلاك وليس الدخل، وبالتالي سيطرأ تراجع في قيمة الضرائب التي تجنيها السلطة، ناهيك عن أن التهرب الضريبي ظاهرة تزداد إذا ما حلت أزمة اقتصادية، والناس ستميل إلى الادخار بدلا من الانفاق، فإذا كان لدى الحكومة حالياً هامش من التحصيل المحلي والذي يمكن ان تستفيد منه، فإن هذا الهامش قد لا يتاح لها في المستقبل.

تراجع للقدرة الشرائية

* كيف ستترك هذه الأزمة أثرها على سلة المستهلك؟

من أجل أن يستهلك المواطن يحتاج إلى دخل، وهذا الدخل المتوفر سيكون لتسديد الالتزامات أولاً سواء تجاه البنوك أو لدفع اجار أو اقساط أو غيرها، وما تبقى يكون دخلاً قابلاً للاستهلاك، وهذا الدخل في الظروف الطبيعية وإذا تقاضى الموظف كامل راتبه سواء في القطاع العام أو الخاص غير كاف لتلبية الاحتياجات إذا حسبنا متوسط دخل الأجور في فلسطين، فمتوسط الأجور لا يتجاوز 2000 شيقل وهذا أصلاً هو أقل من الخط الوطني للفقر، ومن هنا نستنتج أن القدرة الشرائية للأسرة الفلسطينية هي دون المطلوب لتلبية الحاجات،



عادلة ومتوازنة تؤدي إلى تمكين المواطنين والمزارعين والصناعيين والتجار وتحمي الاقتصاد الفلسطيني من الانكشاف، وبالتالي كان يجب أن تكون هناك سياسات مالية مختلفة عما تم تطبيقه خلال السنوات الماضية، فكان ينبغي أن تكون هناك سياسات تجارية مختلفة عما هو سائد اليوم وكذلك سياسات قطاعية، فالزراعة والصناعة كان ينبغي عدم اهمالهما، لذلك كان من المفترض اتباع سياسات تساعد على التمكين، فما تم انفاقه منذ تأسيس السلطة وصل إلى نحو 50 مليار دولار، وتحديدا في آخر تسع سنوات تم انفاق نحو 25 مليار دولار، والسؤال المهم هنا: ما هي نتائج هذا الانفاق؟ هل أسس لمرحلة جديدة فيها تمكين للمزارعين والصناعيين والمواطنين؟ وهل أحدث تنمية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية؟ وهل تم الحد من انكشافنا على التجارة الخارجية أم أن الأسعار في فلسطين أضحت منكشفة تماما للأسواق الخارجية؟

اليوم ليس لدينا اي إنتاج، والتضخم نستورده، وكان يفترض اتباع سياسات أكثر حكمة في السياسات الاقتصادية، لكن للأسف الفعل المضاد للعدائبة الاسرائيلية لم يكن على مستوى التحدي، ويخيل لأي مواطن بأن الاقتصاد الفلسطيني يدار بطريقة غير مدروسة، وليست موجهة، والسؤال الذي استغرب أن نطرحه اليوم: ماذا كنا نتوقع من الاسرائيليين عندما قمنا بالتوقيع على اتفاقيات للانضمام للمؤسسات الدولية؟ وهل قمنا بتحسين أنفسنا اقتصاديا قبل اتخاذ خطوات كهذه؟ وهل الحكومة الفلسطينية لديها خطة بديلة اخذت فيها احتمالية تجميد اسرئيل لأموال المقاصة؟ فالمفترض أن تكون الخطط البديلة جاهزة وليس عقد اجتماعات لتدارس ما يمكن أن نقوم به بعد أن تعلن اسرئيل عن اجراءاتها.

كما يجب أن اشير إلى حالة من الوهم عاشها المواطنون وكأنهم سيطلون في حالة من الاستقرار إلى الأبد، فكثير من المواطنين كانت لديهم في السنوات الأخيرة نزعة نحو الإنفاق ووضعوا أنفسهم امام التزامات افتراضا منهم بأن هذا الوضع سيدوم أو ربما سيتحسن، وبالتالي نتفاجأ اليوم بخطوات قد تعقد أو تربك المشهد الاقتصادي بأكمله.

كنت اتمنى اننا بدأنا منذ سنوات لتهيئة أنفسنا لظروف كهذه وألا ننتظر من العرب توفير شبكة أمان، كان من المفترض أن يكون لدينا مدخرات مثل أي أسرة. كنت أتمنى أن يكون هناك بعد نظر في إدارة المال العام، وتوفير احتياطي لمواجهة أي نوع من المخاطر السياسية التي نواجهها اليوم، وكان لدينا درسان سابقان على هذا الصعيد أحدهما في عام 2002 2003-، والثاني عام 2006، وبالتالي كنت اتمنى لو أنه كان لدينا نزعة نحو الادخار وتحديدا خلال السنوات السبع السابقة، من خلال توفير جزء من الايرادات أو المساعدات الدولية في صندوق للاحتياط النقدي.

تأثير محدود لمقاطعة البضائع الاسرائيلية

* هل يمكن للسلطة أن تلجأ إلى خطوة تحظر فيها المنتجات الاسرائيلية من السوق الفلسطينية كرد فعل على خطوات اقتصادية عدوانية؟

من المستحيل ان يصدر قرار حكومي فلسطيني بحظر البضائع الاسرائيلية من السوق الفلسطينية، نحن مع خيار المقاومة الشعبية ومع أي توجه شعبي لمقاطعة البضائع الاسرائيلية أو بضائع المستوطنات، وهذا له قيمة اخلاقية وسياسة ومعنوية أكثر من أن يكون له تأثير اقتصادي، فالاسرائيليون لن يتضرروا من أي مقاطعة فلسطينية لبضائعهم، فالاقتصاد الاسرائيلي حجمه يصل إلى 220 مليار دولار، وحجم التجارة الاسرائيلية في العالم يصل إلى نحو 170 مليار دولار بينما تصل حجم التجارة الاسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية إلى 3 4- مليارات دولار سنويا.

وبالتالي يجب أن نكون واقعيين، في سنة ما قلنا إنهم لن يستطيعوا الاستغناء عن الأيدي العاملة الفلسطينية وتبين فيما بعد أن هذه النظرة خاطئة واستغنت اسرئيل بالفعل عن الأيدي العاملة الفلسطينية، وأعيد وأكرر بأنه وطنيا وسياسا وأخلاقيا يجب مقاطعة البضائع الاسرائيلية لكن الأثر الاقتصادي سيظل محدودا، فلا يمكن أن نتوقع أنه بخطوة كهذه ستتهار دولة اسرئيل.

على صعيد الحكومة لا يمكن ان تصدر قرارا رسميا بمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، لأن ذلك سيعني بكل بساطة أنك قد انهيت من الناحية العملية اتفاق باريس الاقتصادي وهو أحد أهم مكونات اتفاقية اوسلو، ما يعني أن اسرئيل ستجد نفسها أمام حل من أي التزام بأي اتفاق، وهذا يرفع الغطاء السياسي عن السلطة أمام العالم ويقدم لاسرائيل فرصة تاريخية لفرض الحل أحادي الجانب. ولكن بخصوص المستوطنات سبق أن أصدر الرئيس محمود عباس قانونا بمقاطعة البضائع المنتجة فيها، باعتبار وجودها غير شرعي وفق القانون الدولي.

من جهة ثانية، لنفترض انه صدر قرار حكومي بمقاطعة البضائع الاسرائيلية، فإن هذا سيعطي ذريعة لاسرائيل كذلك باتخاذ خطوات تصعيدية أكثر شدة منها قطع الكهرباء والماء ومنع امداد الأراضي الفلسطينية بالوقود، وبالتالي ربما ذلك سيدخلنا في حرب اقتصادية شاملة نحن عمليا غير جاهزين لها. أنا من دعاة التدرج في موضوع المقاطعة، بحيث تتم مقاطعة المنتج الذي يوجد له بديل في السوق الفلسطينية، وليس بالضرورة رسميا وإنما شعبيا، فأني قرار يجب أن يكون محسوبا وله بديل واقعي وليس كما جرى في السابق بأن الحكومة اصدرت قرارا بمنع العمل في

المستوطنات وقامت بـ "لحسه" وكأن شيئا لم يكن إلى درجة أن العمال في المستوطنات تضاعفت أعدادهم. من جهة ثالثة، لنفترض أننا ومن اليوم قررنا مقاطعة كافة منتجات المستوطنات، فإن اسرئيل تمتلك كافة الامكانيات لتزوير مكان المنشأ، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يوجد لدى الجانب الفلسطيني قائمة تتضمن المنتجات التي تصنع في المستوطنات وتلك التي تصنع داخل اسرئيل؟ وهنا أقول إن الشركات والمصانع الموجودة في المستوطنات هي عبارة عن مقرات تابعة للشركات والمصانع الموجودة داخل اسرئيل.

* عشنا في حالة من الوهم خلال السنوات الأخيرة وكان الاستقرار سيبقى إلى الأبد!

فالموظف لا يستطيع أن يلبي احتياجاته وهو يتلقى راتبه بانتظام، فما بالك إذا حصل على راتبه متقطعا أو جزءا من راتبه، هذا يعني أن الموظف لن يكون باستطاعته استهلاك جزء من راتبه، نحن نتحدث عن 200 ألف موظف في السلطة ستترجع قدرتهم الشرائية بلا شك، وبالتالي سيصبح هناك ميل للحد من الاستهلاك بشكل طوعي، وهذا يعني ببساطة أن كل القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية الأخرى ستتضرر حتما، وعلينا أن نعود لعام 2006 لنعرف الحالة التي يمكن أن يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراكمت الديون الفردية وديون السلطة بشكل كبير وبدأ الاقتصاد يتباطأ بشكل ملحوظ ونسبة الفقر والبطالة ترتفعان، وهذا سيعتمد على نطاق العقوبات ومدى استمرارها، ومن هنا ارجح أن تبقى العقوبات في حدود ضيقة في المرحلة المقبلة، وألا تستمر طويلا، فالطرفان الفلسطيني والاسرائيلي يمارسان ضغوطات متبادلة تهدف إلى تحسين شروط التفاوض أو اشعار العالم وبالتحديد الراعي الأميركي بأن كل طرف يملك أدوات ضغط يستطيع استخدامها إذا ما دعت الضرورة لذلك.

حتى الآن، لا أرجح ان تصل هذه التهديدات إلى مدى بعيد بحيث تحدث تحولا استراتيجيا في السياسة الاسرائيلية تجاه السلطة، اعتقد انه يمكن تنفيذ بعض التهديدات لكنها ستظل جزئية ومدروسة بحيث لا تخلق ظروفًا موضوعية تؤدي الى انهيار السلطة، وإنما إلى اضعافها وشل قدرتها على القيام بوظائفها واحراجها أمام قطاع واسع من الشارع الفلسطيني، لكن لا اعتقد أن يكون هناك تدخل مباشر لدفع السلطة إلى الانهيار، فالطرفان الفلسطيني والاسرائيلي حاليا كل يناور ويستخدم ما يملكه من أوراق ضغط لتحسين شروطه على طاولة المفاوضات.

اسلحة اقتصادية فتاكة بيد اسرئيل

* اسرئيل كانت وما زالت الطرف الأقوى خاصة في المجال الاقتصادي، ولكن هل تمتلك السلطة أدوات مقاومة في حال كانت التهديدات جادة ومستدامة؟

هذا سؤال مهم، لكن كان من المفترض أن يناقش منذ سنوات طويلة وليس اليوم، والخبراء كانوا دائما يبهون بأن اسرئيل لا تتعامل مع الشعب الفلسطيني ولا مع السلطة في المجال الاقتصادي كونها ندا ند يوجد لها معها مصلحة مشتركة، ولم يكن هناك سياق طبيعي في العلاقة، فاسرائيل تنظر للاقتصاد الفلسطيني تحديدا على أنه ساحة المواجهة، والعلاقة الاقتصادية مع السلطة كانت توظفها دائما عندما كانت هناك ضرورة سياسة وأمنية لذلك، وهذا أمر ساد منذ تأسيس السلطة، واسرائيل أبقت معظم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني وحركته بيدها، سواء عبر اتفاق اوسلو وما نجم عنه من بروتوكول باريس الاقتصادي أو من خلال التطبيق على الأرض بعدما أطاحت بمعظم بنود بروتوكول باريس، لذلك كانت اسرئيل دوما تدرك أهمية الاقتصاد في الصمود والمقاومة، وتدرك تماما بأنه لتشكيل ضغط سياسي في أي تفاوض لاحق وصولا إلى حالة الحل النهائي لا بد أن يظل بيدها التحكم الاقتصادي، فمسكريا لم يعد مقبولا دوليا أن تبديد اسرئيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي القوة العسكرية الاسرائيلية محيدة في الصراع، وحتى في غزة عندما شن الاحتلال عدوانين عليها كان هناك ضوابط وحدود لم يتخطاها، وفي عملية السور الواقعي التي شنتها في الضفة الغربية ادركت اسرئيل تماما أن قوتها العسكرية يمكن أن تدمر مباني وتغفل قادة أو تعيق الحركة، لكن لا يمكن لهذه القوة أن تقتل شعبا بأكمله، وبالتالي هي تدرك أن القوة العسكرية والأمنية يمكن ان تكون إحدى أدوات الضغط لكن القوة الناعمة والأهم تبقى ممثلة في الاقتصاد، وبالتالي اسرئيل خططت لأن يكون اوسلو هو بداية ونهاية الاتفاق مع الفلسطينيين وأي اتفاق لاحق يجب ان يكون سقفه أقل من اوسلو، ومن أجل الوصول لهذا الحل المجزوء التصفوي عبر ما يسمى بتسوية شاملة، يجب أن تمتلك أدوات ضغط مؤثرة وقد تمثل ذلك بالاقتصاد.

ومن هنا فإن المفاتيح الاقتصادية التي تمتلكها اسرئيل أكثر بكثير من اية مفاتيح تمتلكها السلطة للضغط على اسرئيل اقتصاديا، ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مفاتيح رئيسية بيد اسرئيل، المفتاح الأول عبارة عن مفتاح مالي يؤدي عند استخدامه لضرر عنيف ومباشر وملحوظ وفوري يتمثل فيما يسمى بالمستحقات الضريبية، والسلطة ربطت نفسها للأسف منذ تأسيسها بهذه العلاقة غير المتكافئة، فهذا السلاح النووي أو الكيماوي الاسرائيلي تأثيره مباشر على السلطة نفسها.

المفتاح الثاني هو مفتاح العمل وحركة العمال، وهذا المفتاح استخدمته اسرئيل ابان انتفاضة الأقصى، فخفضت الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرئيل من 130 ألف عامل إلى أقل من 10 آلاف عامل، وعادت خلال السنوات الأخيرة لتشغل الأيدي العاملة الفلسطينية ليصل العدد حاليا بين 130- 140 ألف عامل داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، وهذا مفتاح مهم ايضا، لسبب بسيط أن 130 ألف عامل يعني 200 ألف أسرة، وبالتالي أي لعب بهذا المفتاح في ظل اقتصاد فلسطيني منهك سيكون تأثيره مضاعفا. والمفتاح الثالث يتمثل في التجارة، فاسرائيل تمتلك الأدوات اللازمة لإعاقة الاستيراد والتصدير والحد من الحركة وفصل الضفة وغزة تحت ذرائع أمنية وفصل كلاهما عن العالم الخارجي، فاسرائيل تمتلك كافة الموانئ والمعابر، وبالتالي المفاتيح الثلاثة ظلت بيد اسرئيل تستخدم كل واحد منها في الوقت الذي تراه مناسباً.

لقد كنا مدركين منذ البداية أن اسرئيل ستستخدم الاقتصاد للابتزاز السياسي، ووقف عجلة التنمية لدى الطرف الفلسطيني وإن كانت محدودة، وستمنع أي تفكيك للعلاقة الاقتصادية المتشابكة معها، وتجعل الطرف الفلسطيني مرتتها لها، واسرائيل حاربت الطرف الفلسطيني بكل الوسائل من أن يتعافى اقتصاديا أو أن يكون لديه اقتصاد مستدام قابل للحياة، ولهذا السبب كنا نقول دائما: طالما أن المخطط الاسرائيلي معروف في هذا الاتجاه وهو فعل معاد يريد للشعب الفلسطيني أن يبقى رهينة لاسرائيل، ماذا نفعل؟

رغم قلة الحيلة طالبنا بفعل مضاد، وهذا يتمثل من خلال إدارة كفاءة للاقتصاد ومن خلال سياسة

* الحكومات افتقدت لوضع خطط بديلة

هدفها نشر ثقافة بيئية وتوفير سماد عضوي للزراعة

فرز النفايات العضوية من المنزل.. فكرة تتبلور من الجملة

عاطف أبو الرب

حياة وسوق



حاويات لتجميع النفايات تستخدم في البنايات والطرق



صورة توضيحية من
«الانترنت» لفرز النفايات

وعن مشروع الفرز المنزلي قال: "هذه مسؤولية المجلس القروي، حيث انه الجهة المسؤولة عن النفايات المنزلية وجمعها". وأضاف: "المجلس يقوم بعقد دورات وندوات توعية وتشجيع للمواطنين، لكن الفكرة لا تلقى الاهتمام الكافي من قبل المواطنين". وتمنى أن يتقبل المواطنون عملية الفرز وينفذونها لأن هذه العملية ستساهم بزيادة الجدوى الاقتصادية من المشروع، وتعزيز الثقافة البيئية.

وحتى يتم ذلك يبقى مشروع فرز النفايات العضوية من المنزل فكرة يتوقف نجاحها على تقبل المواطنين لها والتزامهم بها. أما تعميم الفكرة على جميع المواطنين، فالأمر يحتاج للكثير من الجهد والوعي وتمويل حقيقي يساهم بنشر ثقافة بيئية في مختلف الأوساط.

مدير جمعية الجملة التعاونية الزراعية أحمد خلف قال: "إن الجمعية تعمل على تصنيع الكومبوست من خلال مشروع ممول من جمعية نكسوس الإيطالية. والمشروع زراعي تنموي بامتياز، يقوم على تصنيع مخلفات المزارع النباتية والحيوانية، وإعادة تصنيعها لاستخدامها كسماد عضوي".

وعن موضوع فرز النفايات العضوية من المصدر وتحويلها لصالح الجمعية أكد خلف أن المشروع ما زال في بداياته، حيث ان الأهالي لم يقتنعوا بعد بفكرة الفرز المنزلي. ومع ذلك فإن الجمعية تعمل على تصنيع الكومبوست بالاعتماد على مخلفات المزارع، فمن جهة تشتري مخلفات الحيوانات، ومن جهة ثانية تقوم بجمع مخلفات البيوت البلاستيكية، وهذا مكلف، والمشروع في بداياته ولا يمكن الحكم عليه الآن.

التخلص من النفايات مشكلة كبيرة تواجه جميع المجتمعات.. والأسمدة والمواد الكيماوية في الزراعة تقض مضاجع علماء الصحة والتغذية.. وفي العقود الأخيرة زاد الإقبال على المنتجات الغذائية العضوية، واصبحت هناك أسواق متخصصة بهذه المنتجات.. هذا التوجه دفع العديد من المؤسسات على مستوى العالم للبحث عن بدائل للأسمدة الكيماوية لاستخدامها في الزراعة.

مجلس خدمات النفايات الصلبة، ومجلس قروي الجملة، بالتعاون مع جمعية الجملة التعاونية الزراعية وجدوا فكرة لتنفيذ مشروع يخدم مختلف الأطراف من خلال فصل النفايات وتدويرها، لانتاج سماد طبيعي (كمبوست) بالاعتماد على فصل النفايات العضوية من البيت، وجمعها في حاويات خاصة، وإعادة استخدامها كسماد عضوي. عن مشروع فرز النفايات في قرية الجملة كان لـ "حياة وسوق" هذه اللقاءات:

رئيس مجلس قروي الجملة خالد أبو فرحة أعرب عن اعتزازه بتعاون أهالي القرية مع توجه المجلس لفرز النفايات العضوية من المنزل مباشرة.

وقال أبو فرحة: "نجاح المشروع يعتمد بالأساس على وعي المواطن في الجملة، وتعاونهم لفرز النفايات من البيت".

وعن أهمية المشروع للقرية أشار أبو فرحة إلى أن فرز النفايات سيخفف فاتورة النفايات الى النصف، وهذا سيعود بالنفع على جميع أهالي القرية، حيث سيتم استخدام الأموال في تنفيذ مشاريع عامة تخدم جميع السكان.

وأكد أبو فرحة أن أساس نجاح مثل هذه المشاريع هو المواطن. وأضاف: "لدينا في الجملة مواطن منتم لقرية ولديه الوعي التام للمشاركة في العمل الجماعي". وأعرب عن ثقته بنجاح المشروع لعدة أسباب أهمها تعاون المواطن، وإرادة المجلس، ووجود جمعية لديها استعداد لتصنيع الكومبوست، وهي جمعية زراعية، تختص في إنتاج السماد العضوي، حيث يتم بيع السماد الناتج لأبناء القرية بأسعار معقولة.

وأشار أبو فرحة إلى أن المجلس وبالتعاون مع الجمعية ومجلس الخدمات نفذوا عدة محاضرات، وبدأوا التحضير لتنفيذ المشروع من خلال توزيع أوعية خاصة لجمع النفايات من البيت، بحيث سيتم توزيع هذه الأوعية على المواطنين لتجميع مخلفات الطعام، والفواكه والخضار في أوعية خاصة، وسيتم نشر حاويات خاصة لتجميع هذه المخلفات بعيدا عن المخلفات الأخرى.

هاني شواهنة المدير التنفيذي لمجلس خدمات النفايات الصلبة ومكب زهرة الفنجان تطرق إلى أهمية الفرز، وأشار إلى أن المكب يقوم بفرز بعض النفايات في المكب، لكن هذه الخطوة متقدمة، منها فرز الكرتون، وفرز البلاستيك والحديد والخشب. وأشار إلى أن المكب يهدف للتقليل من كميات النفايات المعالجة والمطمورة، بما يساهم بإطالة عمر المكب، وزيادة قدرته الاستيعابية، إلى جانب الجدوى الاقتصادية للفرز، حيث يتم بيع المواد التي يتم فرزها. كما أشار إلى استيعاب المزيد من الأيدي العاملة في عمليات الفرز.

وعن المشروع الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع مجلس قروي الجملة أشار شواهنة إلى أن فكرة المشروع تقوم على الفرز من المصدر، وتحويل ما يتم فرزه من مواد لورشة تصنيع سماد عضوي. واعتبر مشاركة المجلس في المشروع بمثابة التزام منه تجاه المجتمع، مشيراً إلى أن مجلس النفايات الصلبة لا يتقاضى أية مبالغ تجاه ما يقوم به من نقل للمواد التي يتم فرزها. وعن إمكانية التوسع في فرز النفايات العضوية لتشمل مختلف المواقع السكنية استبعد المهندس شواهنة تحقيق ذلك في المدى المنظور، لأن الأمر يحتاج إلى تعاون كبير وميزانيات وقدرة على معالجة هذه النفايات وإعادة تدويرها وتصنيعها لإعادة استخدامها من جديد.

وقال ان لدى المكب رؤية بهذا المجال، لكن قلة الإمكانيات، ومحدودية الطاقة الإنتاجية للمكب تقف عائقاً أمام توسيع دائرة الفرز المنزلي. ورغم ذلك لم يبلغ فكرة أو احتمال أن يتم تعميم الفكرة في حال توفرت الظروف الموضوعية لنجاح المشروع.

عقدت اجتماع هيئتها العامة العادي الثالث

"الوطنية موبايل" .. نمو مستمر وارتفاع في الربح التشغيلي بنسبة 41٪ نهاية عام 2013

حياة وسوق



عقدت الهيئة العامة لشركة الوطنية موبايل اجتماعها العادي الثالث في قاعة الليدرز في رام الله، وعبر تقنية الاتصال المرئي في قاعة فندق الروتس في غزة، بحضور عضو مجلس الإدارة والمفوض عن مجلس الإدارة لترؤس الاجتماع الدكتور ضرغام مرعي، وفايز الحسيني الرئيس التنفيذي للشركة، والدكتور حاتم سرحان مراقب الشركات، ومحمد الكركي ممثلاً عن شركة "إرنست ويونغ" المدقق الخارجي للشركة.

كما حضر الاجتماع كل من مايكل هانكوك ممثلاً عن شركة الوطنية الدولية، وفيسل الشوا من أعضاء مجلس إدارة الشركة، والدكتورة صفاء ناصرالدين وزيرة الاتصالات وعبير عودة مدير عام هيئة سوق رأس المال وأحمد عويضة الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين.

وترأس الاجتماع د. ضرغام مرعي عضو مجلس الإدارة، وذلك بعد أن أعلن مراقب الشركات حاتم سرحان قانونية الجلسة وقانونية كافة القرارات التي تصدر عنها.

وقال د. ضرغام مرعي عضو مجلس الإدارة: "استطاعت الوطنية موبايل خلال العام 2013 الارتقاء بمستوى أدائها التشغيلي عبر تطبيق سياسات تسويقية وبيعية ناجحة وتجربة مميزة للمشاركين، حيث قدمت جملة من البرامج والعروض وخدمات القيمة المضافة الجديدة، وميزات جديدة لخدمات قائمة، لتحياكي بها حاجات المشتركين القائمين والجدد، الأمر الذي استقبلته السوق الفلسطينية، بارتفاع في عدد المشتركين، حيث وصل إلى ما يقارب 638 ألف مشترك في نهاية العام 2013، وزيادة في الحصة السوقية في الضفة، حيث وصلت إلى 29٪ في نهاية العام 2013، وكانت حصيلة الارتفاع في الإيرادات وترشيد المصاريف ارتفاع هامش الربح الإجمالي بنسبة 11٪ في

نهاية العام 2013 عن عام 2012". وشكر مرعي المساهمين والمشاركين لدعمهم المتواصل وثقتهم بالشركة.

بدوره قال فايز الحسيني: "نستطيع أن نقرأ نتائج هذا الأداء الإيجابي خلال العام المنصرم في ارتفاع عدد مشتركينا الذي وصل نهاية عام 2013 إلى ما يقارب الـ 638 ألف مشترك، مرتفعاً ما نسبته 5٪ عن عام 2012، والذي انعكس إيجاباً على قيمة الإيرادات لتصل إلى 89.2 مليون دولار أميركي نهاية عام 2013، مرتفعة بنسبة 6٪ مقارنة بـ 84.1 مليون دولار أميركي نهاية عام 2012، حيث انعكس هذا الارتفاع على قيمة الربح التشغيلي والذي ارتفع بنسبة 41٪ في نهاية عام 2013 لتصل إلى 9.0 مليون دولار أميركي مقارنة بـ 6.4 مليون دولار

أميركي في نهاية عام 2012".

وتحدث الحسيني عن مستقبل الشركة قائلاً: "يدل أداء الوطنية موبايل في العام السابق على قدرتها على النمو والتكيف رغم الصعاب، وككل عام في فلسطين، يلون عدم اليقين الأفق ويكون التخطيط أمراً صعباً. ومع ذلك، نلتزم بالمزيد من النمو على جميع الأصعدة؛ في الإيرادات والربحية، وزيادة قاعدة مشتركينا ورفع الحصة السوقية، وتقديم خدماتنا في قطاع غزة، ففي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تحيط بغزة هاشم، نواظب على تحقيق هدفنا بتوفير خدماتنا في القطاع، ونؤكد نجاحنا بتحرير معدات شبكتنا وإدخالها عبر معبر كرم أبو سالم إلى أرض غزة الأبية، ولا يزال أماننا الجهد الكثير حتى نستكمل

دخول باقي شحنات المعدات اللازمة في ظل ضعف البنية التحتية في القطاع، وشح مواد البناء وتسهيلات الإنشاء".

وقال الحسيني: "في الختام إنني على ثقة بقدرة الوطنية موبايل على تسخير إنجازات الأعوام السابقة، وتطوير الظروف المحيطة للنهوض بأدائها إلى المستوى المنشود".

وتم خلال الاجتماع الاستماع إلى تقرير مدقق حسابات الشركة الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31-12-2013، ومناقشة البيانات المالية، كما تم انتخاب "إرنست ويونغ" مدقق حسابات الشركة للسنة المالية 2014.

من الجدير ذكره أن عدد مساهمي الوطنية موبايل كما في تاريخ 9 نيسان هو 11,385 مساهماً.

الصناديق والمؤسسات المالية العربية تقتطع 10٪ من صافي أرباحها لدعم مشاريع تنموية في فلسطين

حياة وسوق

العربية وحساباتها الختامية وبرامجها المستقبلية، وفي هذا الجانب قدم الوزير عرضاً حول الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وأثر المساعدات المالية التي قدمتها الصناديق على مدار الأعوام الماضية على عملية التنمية.

واستقبل الرئيس التونسي رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماعات. وعلى هامش الاجتماعات التقى ناجي بعدد من الوزراء والمحافظين من الدول العربية الشقيقة ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، ورئيس مصرف الزيتونة التونسي، والشيخ صالح كامل رئيس مجموعة دلة البركة.

وتضم الهيئات المالية العربية كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

وقال ناجي: "منذ العام 2001 دأبت هذه الهيئات على اقتطاع هذه النسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني". وبين أن أعمال الاجتماعات التي افتتحها رئيس الحكومة التونسية ممثلاً عن الرئيس التونسي ناقشت العديد من القضايا المالية العربية وفي مقدمتها التقارير السنوية عن نشاط هذه الهيئات المالية

أعلن وزير الاقتصاد الوطني محافظ فلسطين للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا د. جواد ناجي عن تجديد الصناديق والمؤسسات المالية العربية في اجتماعها السنوي الذي عقد في العاصمة التونسية تونس قرارها القاضي باقتطاع ما نسبته 10٪ من صافي دخلها عن العام 2013 وهو ما يعادل نحو 50 مليون دولار تقريباً لتمويل مشاريع تنموية في فلسطين.

مهرجان الربيع بغزة.. رسائل محبة برائحة الزهور وتغريد الطيور

حياة وسوق

نفوذ البكري

الزهور والطيور لا تعرف لغة التجاذبات والاتهامات وتبعث رسائل المحبة عبر العطور والزقزقة والتغريد دون الاهتمام بتداعيات الانقسام، وهذا منح سكان قطاع غزة على مختلف أعمارهم ومناطق سكانهم من العيش وسط رائحة الزهور وزقزقة الطيور على مدار ثلاثة أيام متتالية للابتعاد عن تداعيات الأزمات المترامية والمعاناة المتواصلة والتقاط الصور وشراء مجموعة من أشغال الزهور وبعض الأنواع المفضلة من الطيور وأسماك الزينة خلال فعاليات مهرجان الربيع للورود والطيور الذي أقيم في ساحة الجندي المجهول بغزة بمشاركة العديد من أصحاب المشاتل ومربي طيور الزينة.

"حياة وسوق" تجول في زوايا المهرجان وكانت هذه اللقاءات.

فادي كلاب صاحب مشتل للورود قال انه يستورد البذور من أميركا وهولندا عن طريق الدول العربية ويبدأ موسم الزراعة من شهر أيلول وحتى كانون الأول، مشيراً الى ان هذا يحتاج للتربة الصناعية والرمل والأسمدة الكيماوية والمياه المحلاة.

واضاف: "توجد مشكلة في التسويق وعدم الإقبال على الشراء في الوقت الحالي جراء تردي الوضع الاقتصادي".

وفي قسم آخر من أقسام المهرجان الذي يحمل اسم "سندس الطيور" قال نزار مرزوق انه يهوى تربية الطيور منذ الصغر ولهذا اختار هذه الهواية لتتحول إلى مهنة لتوفير مصدر للدخل من خلال إنتاج مجموعة من طيور الزينة ومنها طائر الحب والبيغاء من نوع "الدرّة" وفنكر جاوه وجمام ماس وحمام كريم كما يتم بيع الغذاء المناسب للطيور، معرباً عن أمله بازدهار الوضع الاقتصادي وبالتالي انتعاش تجارة بيع طيور الزينة.

محمود حجازي صاحب محل لبيع طيور الزينة قال: "لا توجد أية صعوبة في استيراد الطيور المختلفة حيث يتم إحضارها عن طريق التجار من داخل إسرائيل، ولكن الصعوبة تكمن في عدم الإقبال على الشراء بالشكل المطلوب لأن العائلة ترغب في توفير المستلزمات العائلية الضرورية والاستغناء عن شراء الطيور لأنها

تحتاج لمصاريف".

وفي قسم آخر رصد "حياة وسوق" مجموعة من الأسماء لأشغال الزهور منها: "محكمة.. فرايا.. قرانيوم.. مكحلة.. بيتونيا.. فرديميا.. سجاد.. ندى.. مكنسة الجنة.. ورد جوري.. بربوراتوس.. عطرة.. إكليل الجبل.. لوبرا".

كل هذه الأسماء اعتبرها سامح اليازجي صاحب المشتل بمثابة دليل لكل شخص يرغب في تزيين حديقة بيته، مشيراً إلى أن البعض يستفيد من شرفة البيت أو سطح العمارة لإقامة الحدائق المنزلية فيها.

وقال: "انتج البذور داخل المشتل الخاص بي، واحتفظ بها لأزرعها وتحويلها إلى أشغال بعد تزويدها بالمياه المحلاة والفيتامينات اللازمة" مشيراً إلى أن زراعة الورود غير مكلفة ولكن التسويق وعمليات النقل من مكان إلى آخر بحاجة لكلفة مالية.

وقال اليازجي انه اعتاد على توفير الأشغال بأسعار مختلفة لتتناسب مع أوضاع العائلة ولضمان إدخال أشغال الزهور في كل بيت وفق ما يتناسب مع الدخل المالي للعائلة.

وقال المواطن ماهر أبو مدين انه شعر بالسعادة أثناء مشاهدة زوايا المعرض لأنه يعيش الزهور والطيور، لكنه في نفس الوقت وجد نفسه مثل الطائر الموجود داخل القفص لأن سكان غزة يعيشون في سجن كبير جراء الحصار والانقسام.

أما سعاد لبد مديرة مدرسة حمامة والتي اصطحبت معها مجموعة من طالبات النادي البيئي فقالت: المعرض يحتوي على أقسام مختلفة من الزهور والطيور، لكن فوجئت بالأسعار المرتفعة.

وقال د. موسى الحداد: أجمل شيء هو تواجد الشخص وسط الطبيعة وبين الزهور والطيور ولهذا أحافظ على تجديد محتويات حديقة منزلي بالمزيد من الأشغال للحفاظ على المظهر الجمالي والتمتع برائحة الزهور.

واعتبر الناشط الحقوقي بهجت الحلوان المعرض يعطي مساحة للجماهير للتمتع برائحة الزهور في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها سكان القطاع لا سيما وأن الزيارة غير مكلفة في حال عدم الرغبة في الشراء والاكتفاء بالمشاهدة فقط.

واقترحت المواطنة اليسا ارحيم إقامة معارض دائمة للزهور

للحفاظ على الطبيعة شرط وضع الأسعار التي يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للمواطنين.

أما الطالب محمد الزهري فقال انه اعتاد زيارة المعارض والمهرجانات الخاصة بالزهور خاصة أنه يقوم بالاهتمام بالزهور الموجودة في حديقة البيت كما أنه يمتلك طيور الزينة ويشرف عليها بصورة يومية.

وأكدت المواطنة أم أنس انها تزور المعرض لمشاهدة ومتابعة الأسعار، لكنها فوجئت بارتفاعها لا سيما أن بعض الأشغال يصل سعرها إلى أكثر من 50 شيقلاً. وأوضح ان أسعار أشغال الحدائق قد تكون رخيصة، لكن أشغال البيت مرتفعة.

وقال المهندس يوسف إبراهيم رئيس سلطة جودة البيئة بالحكومة المقالة في قطاع غزة انه تم اختيار ساحة الجندي المجهول لتوجيه رسائل خاصة لسلطات الاحتلال التي حاولت زرع الخراب والدمار في أذهان سكان القطاع والتأكيد أن كل هذا تم استبداله بالورود والطيور لإبراز القيمة الجمالية لغزة التي هي حق ويجب الحفاظ عليها.

وأوضح انه توجد العديد من مشاهد الجمال والتي لا يعرفها المواطن جراء عدم الاهتمام بها خاصة بعد قيام الاحتلال بسرقة المياه والأرض والآثار. وقال: "لهذا فإن سلطة جودة البيئة تقوم بتشجيع المواطن للحفاظ على المظهر الحضاري ونقل الصورة الحضارية كما تم إنشاء قسم الضابطة البيئية (في قطاع غزة) لملاحقة كل من يعتدي على البيئة إضافة إلى نشر الوعي من خلال توزيع المنشورات الإرشادية والمعايير المطلوبة التي يجب الالتزام بها في مياه الشرب والتأكد من صلاحيتها وجودتها حسب المواصفات المطلوبة".

وتناسى الزوار ولو لبعض الوقت تداعيات الانقسام والحصار وجرائم الاحتلال وتمكنوا من التمتع بجمال وعطر الزهور وزقزقة الطيور التي لم تتأثر حتى اللحظة بالانقسام السياسي وما زالت تقوم بدورها الجمالي والحضاري، ولهذا فإن سكان غزة يأملون من التنظيمات والفصائل أن ترتقي إلى جمال الزهور والطيور وتبتعد عن التجاذبات والاتهامات وإنجاز المصالحة لينعموا بأجواء المحبة والاستقرار والطمأنينة والأمان بشكل يتناسب مع رائحة الزهور وزقزقة الطيور.

بشكل يتناسب مع رائحة الزهور وزقزقة الطيور.



مواطنون يتجولون في المعرض

مصدرو الخضار والفاكهة الكرميون يطرحون مشاكلهم.. وينتظرون الحل

* مطالبة بإعادة النظر في اتفاقية تصدير الجوافة لتشمل جميع محافظات الوطن
* التأكيد على ضرورة إنشاء مختبر في طولكرم لفحص المواد الزراعية قبل تصديرها



مشاركون في الورشة

المصدرين للخارج وأهمها تغيير أنظمة ومعلومات التصدير من حين لآخر على معابر الدول العربية، ما يؤدي الى حجز البضائع الفلسطينية والحاق أصحابها خسائر مالية فادحة، مثل التعليمات الجديدة على المعابر السعودية والتي آخرها "العلامة التجارية للمنتجات والكفالة البنكية للشركة المستوردة والتي يجب ان تكون على المعبر السعودي وينطبق ذلك على جميع دول الخليج". وأكد أهمية دور السفارات الفلسطينية لمتابعة إجراءات التصدير على معابر الدول العربية وتزويد الوزارات المختصة بها لتقوم بدورها بتزويد المصدرين بها لتفادي تأخر بضاعتهم وضمان وصولها بسهولة الى الشركات المستوردة.

وتحدث عدد من المصدرين عن مشاكل الروتين المتبع في الوزارات ومنها طول الفترة التي يستغرقها الكشف من قبل لجنة الزراعة على المنتجات الزراعية المنوي تصديرها، كما ان عمليات الشحن تستغرق فترات زمنية طويلة حتى تصل الى البلد المستورد. وطلب المصدرون بإعادة النظر في اتفاقية تصدير الجوافة لتشمل جميع محافظات الوطن حيث لا يعقل ان يقتصر تصديرها على محافظة قلقيلية فقط وحرمان باقي المحافظات من ذلك. وطلب المصدرون بضرورة العمل على تسهيل واختصار الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير وإعادة النظر في اتفاقية تصدير الجوافة لتشمل جميع محافظات الوطن والعمل على السماح بتصدير الأشغال بتربتها والعمل بشكل جدي على إنشاء مختبر في محافظة طولكرم لفحص المواد الزراعية قبل تصديرها بدلا من التوجه الى مختبر مدينة نابلس.

مشاكلهم والعقبات التي تعترض عملهم. وتم خلال اللقاء التعرف على العديد من المشاكل أهمها تداخل الصلاحيات بين وزارات الزراعة والمالية والاقتصاد الوطني للحصول على شهادات منشأ من الزراعة والجمارك إضافة الى مشاكل المعابر. وقال شحادة ان وزارة الاقتصاد ستجري اتصالات مع الأشقاء في الأردن لحل مشكلة اطالة اجراءات التصدير التي تدمر منها مصدرو الفاكهة والخضار.

وأوضح شحادة ان عدد المصدرين في محافظة طولكرم يبلغ (31)، وان حجم العائدات التجارية الكرمية المصدرة للخارج وتحديدًا الأردن والخليج العربي بلغ 7,5 مليون دولار في عام 2013، مشيرا الى ان الجزء الأكبر من المواد المصدرة هي منتجات زراعية وأهمها زيت الزيتون.

وبشأن الاجراءات الإدارية المتبعة بين دوائر ومؤسسات السلطة وتذمر المصدرين من تداخل الصلاحيات بين الوزارات في بعض الأحيان لاتمام المعاملات قال شحادة: "مشكلة تداخل الصلاحيات تتم معالجتها على الفور من خلال التواصل الجيد والبناء بين دوائر الزراعة والاقتصاد الوطني والمالية، لكن مشكلة المعابر لا يمكن حلها نظرا لسيطرة الاحتلال عليها".

وأوضح شحادة ان احد التجار المصدرين خسر (6500) دينار أردني ثمن شحنة بندورة صدرها الى السعودية بسبب مكوثها على أحد معابر السعودية لمدة 13 يوما.

وتحدث مدير دائرة الصناعة والتجارة والمصادر الطبيعية المهندس محمد زيدان عن بعض المشاكل التي يعاني منها قطاع

مراد ياسين

حياة وسوق

يواجه مصدرو الخضار والفاكهة مشاكل ومعوقات كبيرة في عمليات التنزيل والتحميل على المعابر حيث يتم تنزيل البضاعة وإعادة تحميلها ثلاث مرات حتى تصل الى الأردن، وفي بعض الأحيان تبقى البضاعة تحت أشعة الشمس فترات طويلة سواء على المعابر الإسرائيلية أو الأردنية ما يؤدي الى تلفها قبل ان تصل الى الجهة المستوردة.

هذه احدى المشاكل التي طرحها مصدرو البضاعة للدول العربية والأجنبية خلال ورشة عمل نظمتها وزارة الاقتصاد الوطني والغرفة التجارية في القاعة الرئيسية للغرفة التجارية في مدينة طولكرم تحت عنوان "مشاكل ومعوقات التصدير في محافظة طولكرم"، حضرها ممثلون عن وزارة الاقتصاد الوطني والغرفة التجارية ومصدرو الخضار والفاكهة في محافظة طولكرم.

وقال نائب مدير عام مديرية الاقتصاد الوطني في طولكرم جهاد شحادة لـ "حياة وسوق": الغرض من الورشة هو التواصل مع قطاع المصدرين في المحافظة والتعرف على المشاكل والعقبات التي تعترض عملية التصدير للخارج، لافتا الى دور الوزارة في تقديم الخدمات اللازمة للجمهور في المحافظة بعد ان انتقلت من المركزية الى اللامركزية ما ساهم في توفير الخدمة بأسرع وقت ممكن للتجار ورجال الأعمال على حد سواء.

وأكد شحادة ان الوزارة ستعقد لقاءات مع كافة القطاعات الاقتصادية في المحافظة لتقديم افضل الخدمات وللإستماع الى

سلطة النقد توقع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي السويدي

حياة وسوق

وقع الدكتور جهاد الوزير، محافظ سلطة النقد الفلسطينية والدكتور ستيفان انجفيس، محافظ البنك المركزي السويدي أمس مذكرة تفاهم مشترك. وتهدف المذكرة الى تعزيز فرص التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الاستقرار المالي والسياسات النقدية ونظم المدفوعات وعمليات السوق، وسيتم تنفيذ ذلك من خلال الزيارات الدراسية المتبادلة وتقديم الاستشارات وتنظيم ورش العمل المشتركة وبرامج التدريب والمساعدات الفنية الهادفة الى تطوير مناهج العمل المعمول بها بالبنوك المركزية. وتم توقيع مذكرة التفاهم على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقد في مدينة واشنطن دي سي. وقال الوزير ان سلطة النقد الفلسطينية تعمل دوما على تعزيز علاقاتها الدولية من خلال تبادل الخبرات مع البنوك المركزية الشقيقة والصديقة. يذكر أن سلطة النقد وقعت العديد من مذكرات التفاهم مع البنوك المركزية في كل من الأردن ومصر والمغرب والجزائر وبوليفيا ما يساهم بتعزيز دورها على المستوى الدولي أسوة بالمؤسسات النظيرة. وتساهم هذه المذكرات بالعمل المشترك على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.



توقيع مذكرة التفاهم

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يرفض قانون الضمان الاجتماعي الخاص

حياة وسوق

"يفتقر لأي ضامن إذا وقعت الشركات الخاصة في خسارة مالية؛ ما يعرض مستقبل العمال وأسرهم للخطر". وطالب المجتمعون بوجود قانون ضمان اجتماعي يعالج الشيخوخة واصابات العمل والتقاعد، وكل ما يتم الاتفاق عليه من قبل أطراف الانتاج الثلاثة، من حيث تشكيل هذه الأطراف مجتمعة ادارة هذا النظام والصناديق التابعة له. كما أكدوا ضرورة إجراء تقييم من قبل أطراف العلاقة كل ثلاث سنوات، على أن يشارك في التقييم خبراء خوفي من وقوع هذه الصناديق في عجز مالي، وأشاروا إلى أن هذه الطريقة هي الضمان الوحيد والحقيقي الذي يضمن مصالح الأطراف الثلاثة وعلى رأسهم العمال.

ان "مجلس الوزراء أقره دون علم الشريك الأساسي وهو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، واعتباره البديل لقانون الضمان الاجتماعي الذي يجري العمل لإقراره من قبل أطراف الانتاج الثلاثة منذ سنوات". واستجهن المجتمعون إعلان وزير العمل عن قانون التقاعد المدني الخاص لعام 2014، وأكدوا انه "لا يلبي الحد الأدنى مما يطمح له العمال والنقابات وأقر دون مشاركة أطراف الانتاج". وأكد المجتمعون ان "القانون لا يضمن للعمال مستقبلا اقتصاديا واجتماعيا، ولا يساهم باستقرار مجتمعي حضاري، وتكون الحكومة هي الضامن لهذا الصندوق سواء على سبيل القروض أو الاعانات". واعتبر المجتمعون ان القانون

أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في جنين رفضه لقانون الضمان الاجتماعي الخاص "لأنه لا يلبي طموحات العمال والنقابات، ولا يوفر حياة كريمة للعمال في سن التقاعد". وكانت النقابات عقدت اجتماعا حضره عضو الأمانة العامة باير سعيد باير، وخولة عليان عضو اللجنة التنفيذية، ورؤساء النقابات الفرعية، وأعضاء الهيئات الادارية للنقابات المنضوية تحت إطار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، البالغ عددها ست عشرة نقابة. وناقش المجتمعون القانون، وقالوا

وزارة الأشغال تواصل تنفيذ مشاريع طرق

غنيم: طريق حوارة الرئيسي في طريقه للتنفيذ بتمويل أميركي

حياة وسوق

يعتبر طريقا رابطا بين مجموعة من القرى ومع محافظتي الخليل وبيت لحم. وأكدت الوزارة سعيها لإعادة فتح طريق الكيلو 17 الذي يربط باتجاه القدس مع نحالين.

يذكر أن وزارة الأشغال كانت نفذت مشاريع طرق ضمن المنحة الأميركية اشتملت على طريق وادي الجهير السواحة الشرقية، وطريق وادي النار، والتي تعتبر طرقا حيوية رابطة تسهل حركة التجارة والنقل بين المحافظات الجنوبية مع المحافظات الشمالية والوسطى خصوصا بعد قطع الطريق الأصلي الذي يمر عبر القدس من قبل الاحتلال واضطرار المواطنين للسفر عبر وادي النار وتحول حركة التجارة والسفر من هذا الطريق. كما أنجزت الوزارة ضمن ذات المنحة دوار بيت عينون الذي ما زال مغلقا من قبل الاحتلال، ورغم ذلك تم انشاء دوار في المنطقة على الطريق الرئيسي لتأمين سلامة المرور.

ويؤمن الدوار ربطا بين الخليل والشيخ وسعير ويوفر وقت السفر على المواطنين والنقل، وتعمل الوزارة جاهدة مع جهات الاختصاص في دولة فلسطين لفتح الطريق من قبل قوات الاحتلال.

كما سيتم انجاز 2.8 كيلومتر كطرق داخلية في مدينة بيت لحم خلال الشهر المقبل. وأكد غنيم أهمية مشاريع الطرق التي يجري تنفيذها في محافظات الضفة بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية خصوصا انها طرق رابطة وتم تنفيذها بناء على اولويات الوزارة وتحقق هدف التواصل الجغرافي لهيئة البنية لاقامة دولة فلسطين على الأرض.

وأضاف أن الوزارة نفذت ضمن التمويل الأميركي عددا من المشاريع المهمة والحيوية خصوصا طريق وادي النار ووادي الجهير السواحة الشرقية، وطريق الجملة جنين، وطريق كفر الديك - دير غسانة. وأكد غنيم أهمية مشروع طريق نابلس - دير شرف وهو قيد التنفيذ ويعتبر مشروعا حيويا يربط محافظات نابلس وطولكرم وجنين ويخدم تجمعات سكانية عدة.

مباشرة أعمال إعادة التأهيل ووضعه ضمن اولويات الوزارة لما يحققه من مساهمة في التنمية الاقتصادية خصوصا أن جزءا من الطريق لاستخدامات تجارية وحرف يدوية.

وأضاف البيان أن رزمة المشاريع الجاري العمل على تنفيذها من قبل الوزارة تشمل طريق دير الشعر بحيث يتم تأهيله بطول 10 كيلومترات على امتداد خط المياه الناقل الذي يجري تنفيذه في ذات الطريق ضمن مشروع تطوير خدمات المياه وتقليل الفاقد من المياه، وتجري اعمال

توسعة الطريق وبناء جدران استنادية له. وتتضمن الأعمال أيضا طريق يطا - السموع بطول 5.1 كيلومتر ويربط البلديتين. ويتضمن المشروع أعمال الحفريات وبناء طبقات الرصفة، وبناء جدران استنادية، وسيتم تركيب جزيرة وسطية وسيكون كل اتجاه بمسارين، واقامة مناطق تصريف مياه الأمطار، ودهان سطح الطريق

وحديد الحماية وتركيب عيون القط المضئنة، مشيرا الى ان المراقب يتابع أعمال بناء السانسل الحجرية بالطريقة اليدوية على الطريق من جانبه. وأشار البيان إلى أن مشاريع الطرق الجاري تنفيذها في محافظة بيت لحم تشمل طريق قرى العرقوب (الخضر، حوسان، نحالين، واد فوكين) وهو الطريق الأصلي رقم 60 الرابط والذي يعتبر العمود الفقري لشبكة الطرق في الضفة، وكان بحاجة ماسة لإعادة التأهيل، ويقع في المنطقة المصنفة قسرا "ج" ومحاذ لجيب استيطاني في محيط الريف الغربي لمحافظة بيت لحم.

ويتم العمل في المشروع لتطوير خدمات المياه وتقليل الفاقد منها واستبدال خط المياه القائم بحيث يمتلك طاقة استيعابية تصل إلى 9500 متر مكعب يوميا، وستتم إعادة تأهيل الطريق بطول 9.5 كيلومتر وبناء جدران استنادية وأعمال توسعة في الطريق.

وقال البيان ان الوزارة تعتبر هذا الطريق من المشاريع الحيوية التي وضعت على اولوياتها ويجري تنفيذها نظرا لخصوصية الموقع وكونه

أعلن وزير الأشغال العامة والإسكان ماهر غنيم انه تم طرح عطاء إعادة تأهيل طريق حوارة الرئيسي بتمويل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وستنفذه الوزارة، حيث يعتبر طريقا حيويا وأساسيا ضمن طريق الـ "60" العمود الفقري لشبكة الطرق في فلسطين ويمتلك كثافة مرور عالية ويربط المحافظات الشمالية ببقية محافظات الضفة.

وأشار غنيم إلى أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الممول الرئيسي لشبكة الطرق في دولة فلسطين، وعبر عن تقديره لطواقم المهندسين في الوكالة وشركة "بلاك اند فيتش" المقاول الرئيسي للوكالة لجودة التنفيذ وعوامل السلامة والأمان اثناء تنفيذ المشاريع في الطرق ورفع السلامة المرورية عليها.

وواصلت الوزارة العمل على تنفيذ عدد من مشاريع الطرق في محافظتي بيت لحم والخليل بتمويل الوكالة الأميركية ضمن مجموعة مشاريع ما زالت قيد التنفيذ في بقية المحافظات.

وشملت المشاريع التي يجري تنفيذها المناطق المصنفة احتلاليا "ج" بناء على اولويات وزارة الأشغال، وأولويات الخطة الوطنية التنموية لدولة فلسطين، حيث حددت الوزارة اولوياتها من مشاريع الطرق ووضعت النسخة المقترحة للسياسات الوطنية للإسكان.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ان العمل جار لإعادة تأهيل طريق دورا - سنجر - الخليل بطول 4.1 كيلومتر، ويتضمن أعمال الحفريات وبناء طبقات الرصفة، وبناء جدران استنادية، وسيتم تركيب جزيرة وسطية وسيكون كل اتجاه بمسارين، اضافة لاقامة مناطق تصريف مياه الأمطار، ودهان سطح الطريق وحديد الحماية وتركيب عيون القط المضئنة.

ويعتبر هذا الطريق رابطا رئيسيا بين دورا والخليل وبحاجة ماسة لإعادة التأهيل ورفع السلامة والأمان نظرا لوضع الطريق الذي كان قائما قبل

حياة وسوق

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	نقطة	التغير (%)
القدس*	519.83	541.38	-21.55	-3.98%
العام**	273.63	283.20	-9.57	-3.38%
البنوك والخدمات المالية	120.60	121.99	-1.39	-1.14%
الصناعة	69.18	69.49	-0.31	-0.45%
التأمين	45.15	46.20	-1.05	-2.27%
الاستثمار	27.44	29.44	-2.00	-6.79%
الخدمات	48.38	50.31	-1.93	-3.84%

(* المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (** يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100)

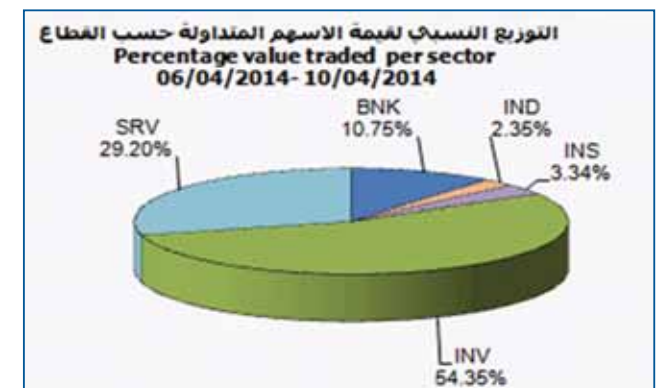
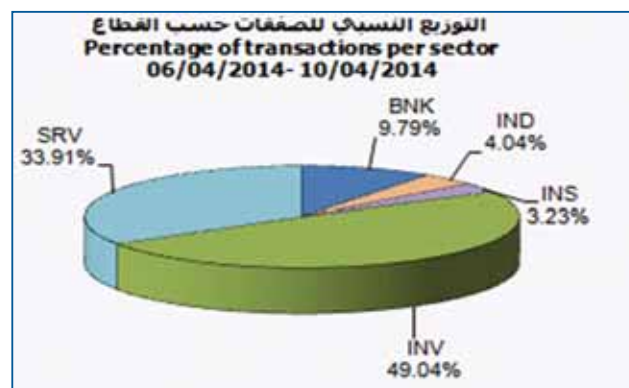
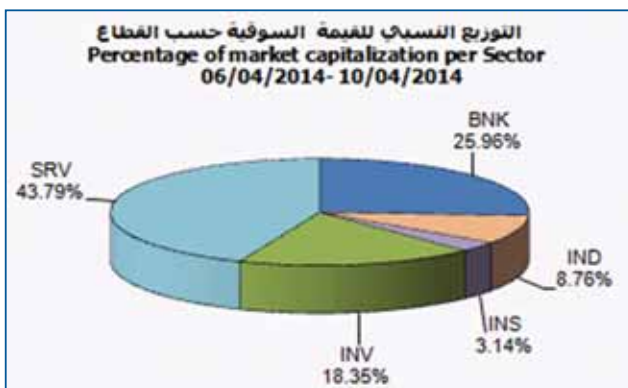
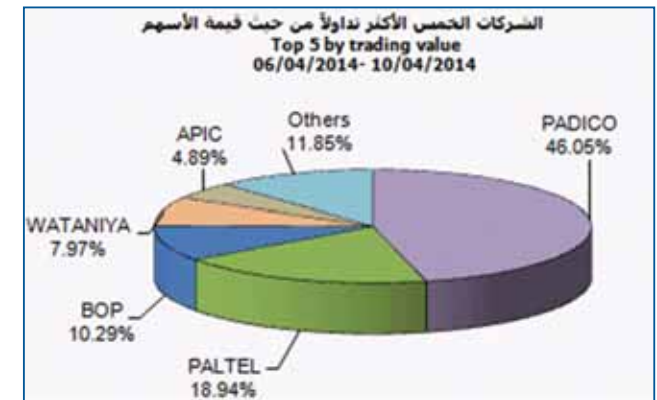
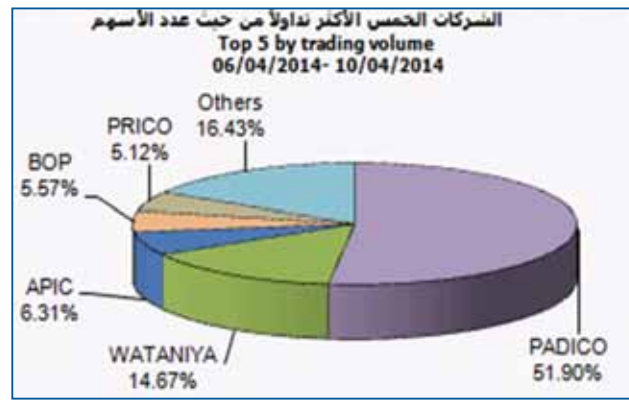
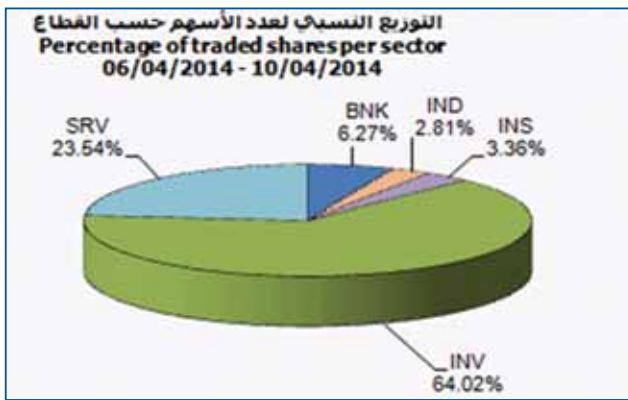
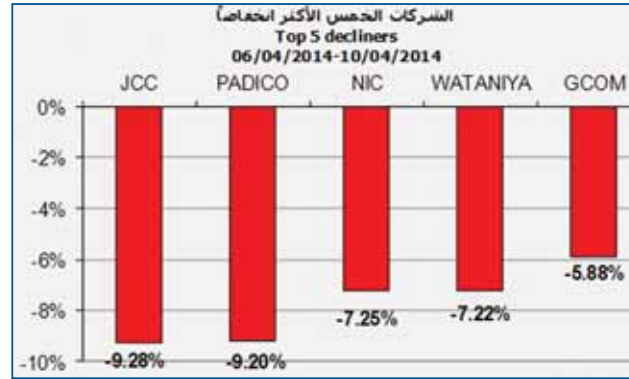
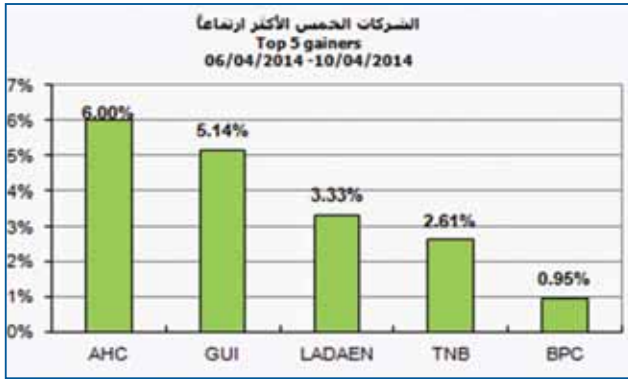
أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 519.83 نقطة منخفضاً 21.55 نقطة، أي ما نسبته (3.98%) عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات.

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع

البورصة في أسبوع

الماضي تم خلالها تداول 2,394,273 سهماً بقيمة 4,054,225 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 991 عقداً. وتم تداول 27 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 5 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 18 شركة واستقرت أسعار أسهم 4 شركات أخرى.

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/4 - 10 - 6	2014/4 - 3/3-30	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	2,394,273	2,923,418	-18.10%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	4,054,225	4,813,479	-15.77%
عدد الصفقات	991	835	18.68%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,195,116,453	3,306,843,870	-3.38%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	810,845	962,696	-15.77%



الاستثمارات الصينية في اسرائيل.. فرصة أم خطر قومي؟

بقلم: يورام عفرون

المنشورات عن الاتصالات الجارية في الأشهر الأخيرة بين أصحاب تنوفا وتجمع الغذاء الصيني برايت فود على بيع السيطرة في الشركة والأنباء عن الاتصالات لبيع كلال للتأمين لمجموعة مستثمرين صينيين أشعلت في اسرائيل جدلا عاما عاصفا على التسلسل الصيني الى البلاد. عمليا، بدأت شركات صينية تهتم بجدية في الاستثمار في اسرائيل في العام 2010 ولا سيما في أوساط شركات تكنولوجيا، وفي 2011 نفذ الاستثمار الأكبر لشركة صينية في اسرائيل: شركاء 60 في المئة من شركة مكتشيم - أغان، احدى الشركات الرائدة عالميا في مجال الكيمويات للزراعة، من قبل اتحاد الكيمياء الصيني ChemChina بمبلغ 1.44 مليار دولار. اضافة الى ذلك نفذت استثمارات مباشرة بحجم إجمالي لأكثر من نصف مليار دولار في الصناعة الاسرائيلية - معظمها في شركات تكنولوجيا المعلومات، العتاد الطبي المتطور والتكنولوجيا الزراعية، كما وقعت اتفاقات تعاون بحجم مئات ملايين الدولارات بين مؤسسات أكاديمية رائدة في اسرائيل وجامعات في الصين.

التخوف من نقل السيطرة في شركات اسرائيلية، تعمل في مجالات التكنولوجيا، المناجم والبنى التحتية، الى شركات ومستثمرين من الصين، يستند الى مبررات متنوعة، بينها تبرز حجتان اساسيتان، الأولى تناول المواقف، التجارب والأهداف السياسية - الاستراتيجية للصين في الشرق الأوسط، وبموجبها للصين موقف مؤيد للمسلمين ومدافع عن الأنظمة الأكثر عداء لاسرائيل - ايران وسوريا، بل ان الصين ساعدت في الماضي ايران في المشروع النووي، وفي وقت لاحق اتهمت باضعاف العقوبات الدولية التي فرضت عليها. اضافة الى ذلك، فان الصين تعمل على اقامة بنية تحتية من مسارات الأبحار والمواصلات في المنطقة وفي كل الأحوال تبدي اهتماما متعاظما في التطورات السياسية - الاستراتيجية. في هذه الظروف، هكذا زعم، من المتوقع لها أن تتخذ موقفا مناهضا لاسرائيل في المواجهات التي ستنشأ في المنطقة وربما محاولة التأثير على نتائجها بشكل يمس باسرائيل. ويمكن لأعمال الشركات الصينية في البلاد، والتي على حد قول المعارضين تشكل ذراعا للنظام، ان تساعده في منحه سيطرة في مفترقات مهمة في الدولة، تتيح قدرة وصول الى المعلومات، المقدرات التكنولوجية والذخائر الهامة الأخرى. ادعاء آخر يتناول صورة الصين كدولة تعمل على نقل تكنولوجيات المتطورة ومقدرات حرجة الى نطاقها في ظل تجاهل القواعد والقوانين. وحسب هذا الادعاء، فان شراء السيطرة في شركات اسرائيلية واتفاقات تعاون بين مؤسسات أكاديمية من الدولتين من شأنها أن تشكل قناة لاجتذاب تكنولوجيا ومقدرات مهمة من اسرائيل الى الصين، وهكذا سلب اسرائيل من ذخائرها الأكثر أهمية. ويبدو هذا الخطر جسيما باضعاف في ضوء الادعاء بان من شأن الصين ان تعمل على اضعاف اسرائيل لاعتبارات سياسية - استراتيجية. وينبع هذا الاستنتاج من أن منع وصول

الشركات الصينية الى البلاد، وان كان هذا غير ممكن أو مرغوب فيه، ينبغي التعاطي معها بصفتها ذراعا للنظام ينطوي على خطر على الدولة ومنع وصولها الى ذخائر ومشاريع في اسرائيل هي ذات أهمية قومية. ويتعاطى المؤيدون لاستثمارات الصين في اسرائيل مع هذه الادعاءات باستخفاف ويدعون بان الشركات الصينية، مهما كانت الملكية عليها، ليست سوى منظمات اقتصادية تحركها اعتبارات الربح والخسارة. وبرزهم فان الصين تمر بسياسات تغيير سريعة كنتيجة لها تعمل الشركات المحلية بشكل مشابه للشركات الأجنبية الأخرى. وبالتالي لا ينبغي فرض قيود خاصة عليها. ويعود الأساس لهذا الادعاء الى تسلق الصين الى قمة المستثمرين العالميين وانفتاح الدول في كل ارجاء العالم، بما في ذلك دول غرب أوروبا والولايات المتحدة أمام الاستثمارات الصينية.

ويدعي مؤيدو الاستثمارات الصينية ان الدول الأخرى حساسة تجاه الصين بقدر لا يقل عن الصين وعلى الرغم من ذلك تسمح بنشاط الشركات الصينية. فضلا عن ذلك، ففي ضوء تحول الصين الى القوة العظمى الاقتصادية الثانية في حجمها في العالم (في اطار التوقع في أنه حتى نهاية العقد ستتجاوز الولايات المتحدة ايضا)، وبالمقابل المصاعب الاقتصادية للدول الغربية، فان على الاقتصاد الاسرائيلي ان يطور علاقات استثمار (وتجارة) مع الصين والا فان تطوره سيتوقف. وبالنسبة للادعاء بشأن تسريب التكنولوجيات من اسرائيل، يشير مؤيدو الاستثمارات الصينية الى أن بيع شركة الى شركة أخرى ينطوي دوما على خطر، وفي ظل العولمة فان الصلة القومية للتكنولوجيا، والتكنولوجيا التجارية بشكل خاص، غامضة على اي حال.

لا يغطي هذا الجدل جملة الجوانب في المسألة، ولكن حتى لو كان ممكنا دحض بعض من ادعاءات الطرفين محذور تجاهل المسائل المركزية التي تنشأ في اطاره. فالنشاط الصيني في اسرائيل ليس شاذا بل جزءا من ظاهرة عالمية، وفي ضوء الانخراط المتزايد للصين في الاقتصاد العالمي وميول نموه فان شركات ومنظمات علمية وتكنولوجية صينية ستزيد نشاطها في اسرائيل، بما في ذلك في مجالات حساسة كالبنى التحتية والمقدرات الطبيعية. وبصفتها دولة متعلقة بمصادر المال والأسواق الخارجية، فان اسرائيل ستجد صعوبة في الامتناع عن ذلك. ولكن النشاط الصيني في العالم، ولا سيما في الغرب، يثير التخوف والدول تفرض قيودا مختلفة على نشاط الشركات الصينية في نطاقها. فهل هذا مبرر وهذا انماط عمل الشركات الصينية تختلف بشكل جوهري عن شركات أخرى؟ في حالات عديدة من السابق لأوانه تحديد موقف في الموضوع لان نشاط الشركات الصينية في العالم هو ظاهرة جديدة لا تزال المعلومات القائمة عنها محدودة.

في هذه الظروف، فان اسرائيل مطالبة بنهج حذر ومدروس، يأخذ بالحسبان جملة الحجج مع وضد توسيع نشاط الشركات الصينية في

البلاد. ينبغي الافتراض بل والتطلع الى أن تواصل الشركات والمنظمات الصينية الاهتمام بالاقتصاد والتكنولوجيا الاسرائيليين وتعمق نشاطها في اسرائيل. اما محاولة العمل بخلاف ذلك فلن يحرم اسرائيل فقط من مقدرات اقتصادية حيوية بل ومن مسائل سياسية ايضا. فالاعتبارات الاقتصادية هي دافع مهم في تصميم العلاقات الخارجية للصين، وزيادة استثمارات ونشاط الشركات الصينية في البلاد يمكن أن يمنح اسرائيل ادوات معينة لتعزيز علاقاتها معها. وبالمقابل، فان اغلاق الباب امام الصين سيتربك اسرائيل دون وسائل تأثير عليها، وذلك في الوقت الذي يوجد دورها ونفوذها في الشرق الأوسط في ميل ارتفاع.

بيد أن اسرائيل لا يمكنها أيضا أن تسمح لنفسها بفتح أبوابها امام شركات ومنظمات من الصين دون فحص ورقابة. أولا، لقد سبق أن حضر نشاط بعض الشركات الصينية في مدن معينة، ويجب الفحص هل أن الأسباب التي أدت الى استبعاد هذه الشركات سارية المفعول بشأن نشاطها في اسرائيل ايضا. ثانيا، من غير المتوقع للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة ان تضمحل. فعلاقاتهما المركبة ورطت اسرائيل غير مرة بسبب علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. وطالما بقي التعلق الاسرائيلي بالولايات المتحدة على حاله، فان على اسرائيل أن تفحص آثار تقربها من الصين على علاقاتها مع الولايات المتحدة. ثالثا، انماط عمل الشركات الصينية - حتى كمنظمات اقتصادية صرفة - ليست معروفة بما فيها الكفاية وينبغي التأكد من أن الارتباطات الاقتصادية معها لا تتسبب بضرر ذي مغزى لشركات اسرائيلية وللإقتصاد الاسرائيلي.

من المهم أن يجري هذا الفحص على الفور وفي إطار آلية دائمة تقام لهذا الغرض، وتتم في ظل الموقف من عموم الجوانب السياسية، الاستراتيجية، الاقتصادية والتكنولوجية، التي ينطوي عليها نشاط الصين في اسرائيل وفي المنطقة. فحص من هذا القبيل دارج في دول مختلفة في العالم، تقيم مع الصين علاقات اقتصادية، ومن شأنه أن يسهل على العلاقات الاقتصادية بينها وبين اسرائيل. وهو سيتيح تحديد مقاييس واضحة لاقرار عمل الشركات الصينية (وربما غيرها أيضا) في البلاد، العثور على الحالات الإشكالية، ومنع جدال عام بشأن نشاط كل باقي الشركات، التي حسب البحوث الأجنبية تشكل الأغلبية الساحقة من الشركات الصينية العاملة خارج الصين. وأخيرا، سيمنع الأمر ايضا المس بعلاقات اسرائيل - الصين. يعمل القطاع التجاري في اسرائيل بشكل أسرع من أجهزة السلطة، وتستوعب الشركات الصينية دروس الماضي وتحسن طرق عملها. والنتيجة هي أنه طالما لم تتحدد قواعد واضحة لنشاط المحافل الصينية في اسرائيل، فستتم اجراءات وتتثبت حقائق، كل قرار مستقبلي لتغييرها من شأنه أن يجبي ثمنا باهظا ويمس بشدة بعلاقات اسرائيل والصين.

عن "نظرة عليا"

خطية المخصصات الانتقائية

بقلم: نواعم ترشيش

لجنة الالوف، التي شكلها وزير الرفاه الاسرائيلي مئير كوهين استهدفت بلورة توصيات لتقليص الفقر في اسرائيل ورفعته الى المستوى المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في غضون عقد. سؤال مهم ينبغي طرحه في هذا السياق هو من أين ستأتي الميزانية لتطبيق التوصيات. في الماضي كان وزير الرفاه ألمح بأنه يحتفل أن يمول تطبيق التوصيات من خلال نقل ميزانية قائمة من العشريات العليا الى الدنيا. ويدور الحديث عن تغيير بنية مخصصات الأولاد والشيخوخة، التي تعطى اليوم دون حاجة الى استيفاء شروط مسبقة وتحولها الى مخصصات انتقائية لا تعطى الا الى السكان الأكثر احتياجا على اساس اختبارات الوسائل. مثل هذه الخطة، التي اثنى عليها مسؤولون كبار في الحكومة، ستلغي عمليا شمولية الدعم الذي يقدمه التأمين الوطني. هل سيتيح ادخال عناصر انتقائية لهذه المخصصات توجيه الميزانيات للسكان الذين يوجدون اليوم تحت خط الفقر؟ وما هي آثار الانتقال الى خطة الانتقائية؟ سطحيا، فان نقل طولي للاموال من الشرائح الميسورة الى الضعيفة يخدم عدالة التوزيع التي تقب في كل كل سياسة اجتماعية. اما عمليا، فان مثل هذا النقل لن يخدم الا المصالح الاقتصادية للحكومة ومذهبها الليبرالي الجديد، كما أنه سيثبت سياسة

الطريقة الشاملة. لا مفر من الفهم بان تطبيق كل سياسة اجتماعية ينطوي على ثمن معين، اقتصادي واجتماعي على حد سواء. والتصدي للاستثمار الاقتصادي الذي ينطوي على القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية من خلال ادخال عناصر انتقائية الى المخصصات الشمولية، يشبه محاولة التصدي لمشكلة المياه في اسرائيل من خلال تجفيف بحيرة طبريا. فالمخاطر التي تكمن في الانتقال الى مخصصات انتقائية، والمحاولة الفاشلة من جانب الدولة لاستخدام هذه الخدمة، تفيد بان ادخال اختبارات الدخل الى المخصصات من شأنها ليس فقط أن تضر في المدى القصير بل وان تقوض النسيج الاجتماعي الحساس الذي يشكل اساسا لمنظومة الضمان الاجتماعي كلها. على الحكومة أن تفهم بأن التصدي الشجاع والحقيقي للفقر معنا ليس فقط قبول توصيات لجنة الالوف بل وايضا منح علاوة في الميزانية لا تكون منوطة بالخطط القائمة. والتمويل بالميزانية من هذا النوع لا يجب أن ينبع من الصدقة بل انطلاقا من الفهم بان الاستثمار في السكان تحت خط الفقر مثله كاستثمار الاقتصادي بعيد المدى الذي سيسمح في المستقبل لهؤلاء السكان بان يتصدوا كمتساوين مع متساوين في السوق الحرة.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

تصمم بأنواع جذابة ومفعولها يفوق التبغ العادي

السجائر الإلكترونية.. سم قاتل يروج عبر القارات

مات رشتيلمارش

هناك مادة جديدة شديدة التنبيه بدأت تغزو الأسواق، وباتت تباع بكميات كبيرة. وهذه المادة هي النيكوتين بحالته السائلة النشطة القوية المفعول، والمستخلصة من التبغ المطعم بمزيج من الإضافات، والنكهات، والألوان، والمواد الكيميائية المنوعة بغية تلبية طلبات صناعة السجائر الإلكترونية التي بدأت تنمو وتتوسع بسرعة.

سموم عصبية

إن هذه السوائل الإلكترونية "e-liquids" التي هي المكون الأساسي في هذه السجائر، هي سموم عصبية شديدة المفعول. فأى كمية ضئيلة منها سواء جرى ابتلاعها، أو امتصاصها عبر الجلد، قد تسبب التقيؤ والغثيان، والأزمات العصبية، وحتى قد تكون مميتة. ملعقة شاي واحدة منها، حتى ولو أذيبت في الماء، من شأنها القضاء على طفل صغير.

لكن السوائل الإلكترونية شأنها شأن السجائر الإلكترونية، لا تخضع لقوانين السلطات الاتحادية الأميركية، إذ يجري مزجها على أرضيات المعامل والمصانع وفي الغرف الخلفية للمحلات التجارية لتباع قانونياً في تلك المحال، وكذلك عبر شبكة الإنترنت على شكل قنن وزجاجات صغيرة التي تحفظ في المنازل لأغراض التعبئة المستمرة للسجائر الإلكترونية.

وشرعت في الظهور الدلائل على الأخطار الكامنة، فأخصائيو السموم شرعوا يحذرون من أن هذه السوائل الإلكترونية تشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة، ولا سيما الأطفال الذين قد ينجذبون إلى ألوانها الجذابة وأريجها العطر، مثل الكرز، والشوكولاته، واللبنان ذي الفقاعات.

ويقول لي كانتريل مدير قسم سان ديبغو لنظام التحكم بالسموم في ولاية كاليفورنيا، وأستاذ الصيدلة في جامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو: "ليس المهم متى يصاب الطفل بالتسمم أو يهلك، بل المهم متى؟" و قفز عدد الحوادث المرتبطة بهذه السوائل على صعيد البلاد كلها إلى 1351 في العام الماضي، بارتفاع نسبته 300 في المئة مقارنة بعام 2012.

ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في العام الحالي، استناداً إلى المعلومات الصادرة عن النظام القومي للبيانات والمعلومات السمية. وعلى صعيد الحوادث التي حصلت في عام 2013 أدخلت 356 حالة منها

إلى المستشفيات، أي ثلاثة أضعاف رقم الحالات السابقة. وعلى صعيد الخطورة الفورية تعتبر السوائل الإلكترونية أكثر خطورة من التبغ، نظراً لأن السوائل يجري امتصاصها بسرعة أكبر حتى ولو كانت بتركيزات مخففة.

سجائر إلكترونية

ويضيف كانتريل قائلاً: "هذا النوع من النيكوتين هو الأكثر فعالية على الصعيد السموم الطبيعية"، لكن السوائل الإلكترونية باتت تتوفر اليوم في كل الأمكنة، "فهي تباع في كل مكان، جاهزة متوفرة لجميع أفراد المجتمع".

وهذه الفورة التصاعديّة في استخدام المواد السامة، لا تعكس النمو في استخدام السجائر الإلكترونية فحسب، بل تمثل أيضاً تغييراً في التقنيات، ففي البداية كان الكثير من السجائر عبارة عن أشياء يجري التخلص منها بعد الاستخدام، والتي تبدو أشبه بالسجائر العادية. لكن شيئاً فشيئاً باتت أكبر حجماً، ويمكن إعادة استخدامها بعد إعادة تعبئتها بالسائل، الذي هو عادة خليط من النيكوتين، والمطعمات، والمذيبات الأخرى، ففي ولاية كنتاكي في أميركا حيث 40 في المائة من الحالات تشمل أشخاصاً بالغين، أدخلت إحدى النسوة إلى المستشفى تعاني من أزمة قلبية، بعدما انكسرت إحدى سجائرها الإلكترونية وهي في سريها وقد تسرب السائل منها.

والاستخدام المفرط للنيكوتين السائل أوجد نوعاً جديداً من العقاقير الترفيهية، ومثار جدل أيضاً. فبالنسبة إلى محبّي هذه السجائر الإلكترونية، يمثل النيكوتين السائل وقوداً من التقنيات الجديدة التي من شأنها أن تدفع الأشخاص إلى التخلي عن التدخين، وهذه تعتبر من الحكايات الطريفة، لكن لا توجد دراسات مطولة حول ما إذا كانت السجائر الإلكترونية أفضل من لبان النيكوتين، أو اللصقات التي توضع على الجلد لمساعدة الأشخاص على التخلي عن التدخين، كما لا توجد دراسات حول الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن استنشاق بخار النيكوتين.

إنتاج بلا قانون

وخلافاً إلى لبنان (علكة) النيكوتين ولصقاته، لا تخضع السجائر الإلكترونية ومكوناتها الأساسية إلى أي أنظمة أو قوانين. وكانت إدارة

الغذاء والدواء الأميركية (إف دي إيه) ذكرت أنها تنوي تنظيم السجائر الإلكترونية وإخضاعها للقواعد المعمول بها، لكنها لم تعلن عن كيفية قيامها بذلك، في حين أن الكثير من شركات السجائر الإلكترونية هذه تأمل أن تكون هذه التنظيمات محدودة المفعول.

ويقول شب بول كبير مدراء "بالم بيتش فايرز" الشركة التي مقرها طلسا في ولاية أوكلاهوما، التي تقوم بتشغيل 13 شركة بترخيص امتياز في جميع أنحاء الولايات المتحدة، والتي تنوي فتح 50 شركة أخرى هذه السنة، إن "الجميع يخشون تنظيمات (إف دي إيه)، لكن في الحقيقة نحن نرحب بنوع من هذه الأحكام والقوانين التي تنظم التعامل مع هذا السائل".

ويقدر بول إنه في العام الحالي ستبلغ مبيعات هذا السائل في الولايات المتحدة بين مليون ومليون لتر لملء وتعبئة السجائر الإلكترونية، كما أنها ستوفر بكثرة على الإنترنت. وتقوم شركة "ليكويد نيكوتين هول سايلرز" التي مقرها بيوريا في ولاية أريزونا، بفرض مبلغ 110 دولارات كسعر للتر الواحد من هذا السائل بتركيز نيكوتيني يبلغ 10 في المئة. وتقول الشركة على موقعها على الشبكة إنها تقدم عبوات بحجم 55 غالوناً. أما شركة "فابورولديز"، فتبيع الغالون بتركيز 10 في المئة مقابل 195 دولاراً.

من جهتها تقول سينثيا كايبرارا المديرية التنفيذية لشركة "سموك فري أولترنايتفس ترايد أسوسيشن"، إنها أيضاً تفضل التنظيمات والأحكام، بما فيها القناني المنيعة على الأطفال مع العناوين والإشارات التي تحمل التحذيرات والإنذارات، فضلاً عن تحديد مستويات وقواعد للإنتاج. وأضافت أن الكثير من الشركات شرعت تقوم بذلك طوعاً من تلقاء ذاتها، كما يتوجب على الآباء والأمهات أيضاً تحمل بعض المسؤولية.

وتراوح مستويات النيكوتين في السوائل بين 1.8 و2.4 في المئة. ومن شأنها أن تسبب تقيؤاً وغثياناً، لكن من النادر حدوث وفاة لدى الأطفال. لكن ثمة تركيزات أعلى تبلغ 10 في المئة و7.2 في المئة متوفرة بكثرة على الشبكة. ومثل هذه الجرعة القاتلة لا تتطلب أكثر من ملعقة شاي، استناداً إلى الدكتور كانتريل، الذي يقول إنها لا تقتل الطفل فحسب، بل الشباب اليافع كذلك.

عن "نيويورك تايمز"



LG L90 .. أول هاتف ينضم لفئة L Series الجديدة



ويتميز الهاتف أيضا بسعة تخزين داخلية 8 جيجابايت مع امكانية توسيعها من خلال بطاقات الذاكرة الخارجية Micro-SD حتى 32 جيجابايت. ويمتلك الهاتف أيضا كاميرا بدقة 8 ميغابكسل مع ميزة التركيز الآلي أثناء التصوير إضافة إلى كاميرا أمامية لمكالمات الفيديو بدقة 1.3 ميغابكسل. ويعمل هاتف LG الجديد بواسطة أحدث إصدارات أندرويد حتى الآن وهو أندرويد 4.4 كيت كات، إضافة إلى امتلاكه بطارية سعة 2540 ملي أمبير التي توفر ساعات طويلة من اداء متميز، بالإضافة الى ازدواجية الشرائح.

الآن في الاسواق أول هاتف ذكي ينضم لسلسلة LG L Series III تحت اسم L90 الذي يعتبر من الهواتف الحديثة عالية الأداء ويمتلك معالج Qualcomm Snapdragon رباعي النواة يعمل بسرعة 1.2 جيجاهرتز . يمتلك الهاتف المذكور شاشة عالية الجودة بتقنية IPS بقياس 4.7 إنش وبدقة عرض 960*540 بكسل بمعدل 235 بكسل في الإنش الواحد، ويمتلك ذاكرة عشوائية 1 جيجابايت ويعتبر من الهواتف الموفرة للطاقة والذي يوفر للمستخدم السهولة في التعامل ومستوى عاليا من الأمان والخصوصية أكثر من أي وقت مضى، حيث يتضمن تحديث لميزة KnockON التي أعلنت عنها الشركة المصنعة للهاتف خلال العام الماضي مع الهاتف LG G2 التي تعمل على زيادة الأمان والخصوصية.

طاوولات وسطوح للمطبخ تعمل كمحطة للشحن اللاسلكي



هل سمعت بطاوات وسطوح للمطبخ تعمل أيضا كمحطة للشحن اللاسلكي؟ إنها من الأمور القادمة لمطبخ المستقبل. وقامت الشركتان "ديو بونت" و"باورمات تكنولوجيس" بعرض هذه الطاوات والسطوح التي تقوم بالشحن كما عرضت أيضا طاوات للمكاتب، وأخرى توضع بجانب الأسرة يمكنها كذلك شحن الأجهزة من دون مقابس، وذلك في معرض ستوكهولم للإضاءة والمفروشات.

وصممت "ديو بونت" الصانعة لمادة "كوريان"، التي تصنع منها السطوح الصلبة و"باورمات" التي هي في مقدمة الشركات الصانعة لأجهزة الشحن اللاسلكي، هذا النوع من المفروشات والأثاث ليشكل تزاوجا كاملا بين الجمال والمهام العملية.

والسر وراء هذه التقنية هو تحالف "باور مانرز أليانس" (بي إم إيه) العالمي الصناعي الذي أسسته "باورمات" و"بروكتير آند غامبل" لإنتاج مستويات من الالتزام

بالنسبة إلى تقنية الشحن اللاسلكي. والهدف من وراء ذلك ضمان عمل تقنيات الشحن اللاسلكي في الولايات المتحدة، في أرجاء العالم الأخرى أيضا. وإذا حدثت وكنت في مطار أميركي خلال العام أو العامين الماضيين، فربما شاهدت محطة شحن لا

الواسعة وخلوه من الوصلات والمفاصل. وهكذا، فإن مثل هذه الحلول تقدم للمستهلكين أشياء مريحة عالية التقنية لمنزلهم، إذ سيصبح شحن الهاتف، أو الجهاز اللوحي في منزل المستقبل أمرا بسيطا، مثل تركه على الطاولة قرب سريرك.

سلكية من هذا النوع، ما يعني انتشار هذه التقنية. والسر في شكل الـ "كوريان" ليس سرا أبدا. فهو معروف في وضعه كخيار لتغطية سطوح المطابخ من قبل مهندسي الديكور، نظرا لمقاومته للبقع واللطخات ومرونته وألوانه



لمزيد من المعلومات والشروط 111 أو www.jawwal.ps



برون رسوم بلاحدود

مشتركي «دردش شباب»

اشترك بالعرض الجديد وتمتع بدقائق ورسائل مجانية لا محدودة وتصفح انترنت براحتك، كل هاد بدون رسوم اشتراك

للإشتراك أرسل "sub" إلى الرقم 37037 بسعر 0.19 شكيل غير شامل ض. ق م